مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

محضر الجلسة 443

التاريخ: الثلاثاء 22 ربيع الثاني 1426 الموافق(2004/5/31)

الرئاسة: السيد أحمد القادري الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وخمس وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية وأربعين دقيقة بعد الزوال.

جدول الأعمال: الأسئلة الشفوية.

المستشار أحمد القادري: رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

أعلن عن افتتاح هذه الجلسة التي هي معمول بها طبقا لأحكام الفصل 56 من الدستور ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

أعطي الكلمة قبل ذلك للسيد أمين المجلس لإطلاع إحاطتكم بما جد من مراسلات. لكم الكلمة السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد اخميس أمين المجلس:

شكرا للسيد الرئيس،

الأسئلة الشفوية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين، ابتداء من يوم الثلاثاء 24 ماي 2005 إلى غاية يومه الثلاثاء، عدد الأسئلة الشفوية 36 سؤالا، عدد الأسئلة الكتابية خمسة أسئلة. وتوصل إذن رئيس مجلس المستشارين بمراسلة من السيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار هذا نصها:

إلى السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

الموضوع: تأجيل سؤال.

سلام تام بوجود مولانا الإمام دام له النصر والتمكين. وبعد يشرفني أن ألتمس من سيادتكم تأجيل السؤال المتعلق بالفوارق الصارخة بين أجور الموظفين والموجه إلى السيد وزير المالية والخوصصة للمستشار المحترم السيد عبد السلام بلقشور.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

الإمضاء: الحاج المعطي بنقدور رئيس

فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين.

أيضا توصلت رئاسة المجلس بمراسلة من رئيس فريق الاتحاد الدستوري، هذا نصها:

إلى السيد رئيس مجلس المستشارين،

الموضوع: تأجيل إدراج سؤال شفوي خلال الجلسة العمومية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، أرجو من سيادتكم العمل على تأجيل إدراج السؤال الشفوي الموجه إلى السيد وزير الفلاحة والمتعلق بالقطاع الفلاحي ووضعه ورهاناته وآفاقه المستقبلية بالجلسة العمومية ليومه الثلاثاء 31 ماي 2005 وذلك إلى جلسة لاحقة.

وتفضلوا السيد الرئيس المحترم بقبول فائق التقدير والاحترام.

الإمضاء: أحمد بنا رئيس فريق الاتحاد الدستوري.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الامين.

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

الأخت المستشارة المحترمة،

نشرع في أول سؤال آني نستهل به جدول أعمال هذه الجلسة موجه إلى السيد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة حول الآفاق المستقبلية لمشهدنا الإعلامي..... تفضل السيد.... نقطة نظام؟ نشوفو السي لهوير.

المستشار السيد خالد العلمي لهوير:

شكرا السيد الرئيس،

إخواني المستشارين،

الأخت المستشارة،

الفريق الكونفدرالي سبق وتقدم في 12 ماي بسؤال آني متعلق بإستراتيجية المؤسسات المالية، خاصة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي اتجاه المغرب، هذا السؤال الآني اليوم كنّشوفو أنه برمجة مجموعة من الأسئلة الآنية في مجموعة من القطاعات الوزارية ولكن سؤالنا تمت برمجته كسؤال عادي، علما أنه السيد وزير المالية حاضر معنا اليوم، لماذا لم يبرمج كسؤال آني، علما أنه لا على مستوى المضمون ولا على مستوى الزمن كاينة الراهنية ديالو.

السيد رئيس الجلسة:

ملاحظتكم سجلت، السيد المستشار المحترم.

أخبر المجلس الموقر أن السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان في مهمة في تونس وينوب عنه السيد الوزير المكلف بالاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة.

المستشار السيد أحمد بنا:

شكرا السيد الرئيس،

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

السادة الوزراء،

في الحقيقة كان بودنا أن السيد الوزير المكلف بالعلاقات يكون معنا داخل هذه الجلسة لأنه سبق لنا أننا تقدمنا بسؤال آني حول التوقيت المستمر، هذه 15 يوم وبالأمس طلبنا ولحينا باش نبرمجو سؤالنا الآني إلا أن الحكومة رفضت الإجابة على هذا السؤال وحسب علمي هنا أربعة أو خمسة فرق اللي تقدمت بنفس السؤال. فأنا التساؤل اللي عندي السيد الرئيس يعني إذا فاتت هذه الجلسة ولم يبرمج هذا السؤال الآني ديال التوقيت المستمر، ما الغاية منه بعد ما يخرج إلى الوجود بعدما يصبح التوقيت المستمر ساري المفعول. هناك إشاعات. تقول أن التوقيت المستمر غادي يكون من الثامنة والنصف إلى الرابعة والنصف، فإذا كانت هذه العملية لا أظن أن شي مواطن غادي يقبل أنه يخدم من الثامنة والنصف إلى الرابعة والنصف، من الأحسن أنه التوقيت يبقى كيفما كان فكنطلبو من السيد الوزير أنه يحضر يناقش معنا الموضوع باش يمكن لنا نقنعه ونوصلوه رغبات المواطنين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، ملاحظتكم سجلت وستأخذ بعين الاعتبار لأن الوزير المكلف بالعلاقات موجود من ينوب عنه. تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد بلحاج الدرموني:

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

حقيقة سبق لفريق الاتحاد الديمقراطي تقدم بسؤال شفوي حول هذه التدابير ديال الإدارة في المستقبل. هذا موضوع مهم يهم المجتمع كله وإنتاج الإدارة ومصالح المواطنين وحطيناه آني فعلا وبغينا نتذاكرو مع السيد الوزير في هاذ الموضوع بكيفية مدققة ولكن مع الأسف لم تجيبونا وربما الوزير ما بغاش ياخذ هاذ السؤال كآني ومتى غادي نوجدو له لأنه الوقت درك وفيه شحال ديال الترتيبات خصها تتصاوب داخل الإدارة ولا خارج الإدارة ولا في العائلات ولا في المدارس، يعني عندو جوانب شتى، حنا متفقين يكون ولكن خصو يكون في ظروف سليمة، في ظروف إيجابية للجميع باش يكون إنتاج الإدارة مهم والا غادي نزيدو الإدارة ماكتجيب والو والحقيقة أقولها لكم تعطل التنمية ماجي من الإدارة، خص الإدارة تنوض تاخذ أسلوب جديد ولهذا على السيد الوزير ياخذ هذا السؤال كآني.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، ملاحظتم وصلت، السادة الرؤساء تعلمون علم اليقين أن النظام الداخلي يقنن الأسئلة الآنية بشكل واضح، الرسالة وصلت ولكم أن تتابعوا هذا الموضوع لأن الجلسة المقبلة ممكن أن يكون هناك سؤال آني محوري في هذا الموضوع. ما عندنا حتى إعلان في هاذ الموضوع، الحكم على الشيء فرع من تصوره، الآن نلتمس الانتقال إلى الآفاق المستقبلية لمشهدنا الإعلامي للمستشارين المحترمين السادة محمد السلامي، عادل المعطي، أحمد الديبوني، محمد اطريبش، محمد هلال، محمد العقاوي، عبد السلام أحدوش، الميلودي عفوت، ميلود ناصر، أحمد الكور، سعيد التدلاوي لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد الميلودي عفوت:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات، إخواني المستشارين،

يعرف القطاع السمعي البصري تغييرا مهما بفعل سياسة التحرير والإصلاحات التي تم الشروع في تطبيقها، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية الرامية إلى إصلاح وتأهيل المشهد السمعي البصري وتعزيز قيم الحرية وتقوية أسس الديمقراطية وإثراء الثقافة المغربية ومواصلة بناء مجتمع ديمقراطي حداثي.

وفي هذا السياق تم تحويل الإذاعة والتلفزة المغربية كمرفق عمومي إلى الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة.

ومن هذا المنطلق نود أن نسائلكم السيد الوزير عن الآفاق المستقبلية لمشهدنا الإعلامي في ظل عولمة الإعلام؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد محمد نبيل بنعبد الله وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس المحترم،

السيدة المستشارة والسادة المستشارون المحترمون،

نشكر بداية السادة المستشارون على هذا السؤال وأود التأكيد أن الأهداف الأساسية لإصلاح قطاع الاتصال والإعلام، تتجلى بالطبع في ترسيخ مبادئ الديمقراطية والتعددية والحرية وكذلك مواكبة التحولات الجارية على الصعيدين الإقليمي والدولي وكذلك الانخراط الإيجابي والفاعل في مجتمع الإعلام والمعرفة وبالطبع كما هو في علمكم شرعنا في هذا الإصلاح من خلال تحرير المجال السمعي البصري الوطني وإحداث الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري التي شرعت بدورها في عملها وتعقد بعد ساعات أول ندوة صحفية لها وكذا إخراج قانون الاتصال السمعي البصري إلى حيز الوجود، وسيشكل ذلك مصدر استقطاب للاستثمارات الخاصة، بحيث أن هناك عدد من المبادرات التي تلقتها الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري التي تهدف إلى إنشاء

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

قنوات تلفزية ومحطات إذاعية.

وفي نفس الاتجاه ننتظر من ذلك إحداث نوع من الدينامية الاقتصادية الجديدة في هذا المجال التي ستنعكس إيجابا على أوضاع المهنيين وعلى تطور نشاط القطاع ككل.

بالنسبة للقطاع العمومي يمكن نقولو أننا شرعنا في الإصلاحات المواكبة لهذا المشهد الجديد من حيث إحداث الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة طبقا للقانون الذي صادقتم عليه والتي شرعت الآن في عملها وستأخذ شكلها النهائي كشركة بعد المصادقة على دفتر التحملات وبعد وضع عقد البرنامج مع الدولة، كما عملنا على إشراك المستخدمين بهذه المؤسسة في المجلس الإداري والانتخابات من أجل ذلك ستجرى يوم 10 يونيو المقبل نفس الشيء هو جاري الآن مع القناة الثانية، شركة صورياد من أجل وضع دفتر تحملات في أجل ستة أشهر بعد إشهار القانون وكذلك بالنسبة لعقد البرنامج.

إذن الخطوات في هذا الشأن هي جارية، بالطبع هناك خطوات مواكبة من أجل إحداث عدد من الأدوات التي من شانها أنها تحسن أكثر هذا المشهد السمعي البصري المغربي من ضمنها إحداث وسائل للقياس، قياس نسبة المشاهدة ونسبة الاستماع بالنسبة للتلفزة وبالنسبة للإذاعة، من ضمنها إعادة هيكلة قطاع الإشهار بمشاركة المهنيين من أجل أنه يلعب دور اللي يكون يتسم باحترامه لعدد من المقاييس وعدد من القيم ولكن كذلك من خلال انخراطه الواسع في هذا المشهد الإعلامي والإسهام في تمويله، وتلاحظون هكذا أن مختلف المظاهر المتعلقة بهذا الإصلاح نحن شرعنا فيها، يظل هناك مشكل قائم ونشتغل على أساسه هو الدفع الضروري بالإنتاج الوطني المغربي من أجل أن يكون حاضرا بقوة ويؤطر بشكل عميق المشهد الإعلامي أساسا العمومي منه، وضمن هذه الإشكالية للإنتاج الوطني نشتغل مع معهد الثقافة الأمازيغية حول إدراج البعد الأمازيغي في الوسائل السمعية البصرية المغربية، وبدأنا في ذلك من خلال إدخال عدد من البرامج ولكن الخير أمام ونشتغل من أجل تحسين أكثر هذه المكانة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب السيد المستشار.

المستشار السيد سعيد التدلاوي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

خلاصة القول كما جاء على لسان السيد الوزير المحترم الخير أمام. حنا سؤالنا كان واضح وأنا غادي نذكر بهاد كلمة الخير أمام التصريح الحكومي للوزير الأول في 21 نونبر 2002 والذي يتكلم على الإعلام: "ومن مظاهر التقدم كذلك التطورات العميقة التي عرفها الحقل الإعلامي من خلال إحداث هيئة عليا للاتصال السمعي البصري وتحرير القطاع" هاد الشي في 2002 وكيجي في التصريح الأخير لـ 23 ماي 2005 نفس الملاحظات بأسلوب آخر جديد، إذن دائما الخير أمام كنا نتمنى أن الحصيلة ما تكونش حصلة، حصيلة بمعنى الكلمة وأن السيد الوزير الأول لما جاء في 2005يعطينا على الأقل أشنو يمكن لو يتدار، اللي تدار من 2002إلى هنا، ماشي دائما كنبقاو في الأمل كما قلتم الخير أمام، يعني غادي نبقاو غادي نعملو.

حنا عفيتينا من واحد العدد ديال الأسئلة، ولكن بقاو البعض: هل هذه التلفزة هي التي نستحق السيد الوزير؟ الإذاعة والتلفزة المغربية تسببت في الهجرة الجماعية للمذيعين وحتى المشاهدين نحو فضائيات أخرى. أين يسير المشهد الإعلامي، السيد الوزير؟ هذا سؤال مطروح. يقول الإمام الشافعي رحمه الله رأيي خطأ يحتمل الصواب ورأي الغير صواب يحتمل الخطأ.

السيد الوزير، الله يخليك أنا أتمنى أنكم تعملوا un sondage لأن يمكن لي نكون خاطئ والعكس صحيح ولكن شكون اللي غادي يمكن أن نحتكم إليه؟ هو الشارع، نعملو un sondage وغادي تسمعوا الناس أش كيقولوا على المنتوج اللي تتكلمون عليه الان وغادي نستشهد بيحيى اليحياوي اللي هو باحث إعلامي معروف ومشهور لأن تكلمتم على شركة صورياد: "ولدت القناة الثانية كقناة خاصة تم اشتراءها من طرف القطاع العام بالمال العام وتجربتها الفريدة من نوعها، إذ يتعلق الأمر بمؤسسة تملكها مؤسسة كبرى وصلت إلى الإفلاس، لماذا أفلست ولا نعلم كيف أفلست؟ ولا نعلم أيضا..... لكن بأي منطق تفلس مؤسسة خاصة وتشتريها الدولة لتخلق لها توازنات مالية من المال العام، مال المواطنين وتقول أنه عندما شتقف 2M على رجليها ستتم خوصصتها من جديد. أي منطق هذا السيد الوزير؟

هذه القناة التي يؤدي عنها المواطن لا تتحدث لغته ولا يشعر انها منه وخصوصا في نقل بعض الأخبار السيد الوزير. حنا كنشوفو غير البارح وأنا أتحمل مسؤوليتي هنا من هذا المنبر، الرقم اللي أعطاو ديال الموسم الفلاحي في الحبوب ديال القناطر، هذا رقم خاطئ وأنا أتحمل مسؤوليتي. أعطيك مثال أخر..... اسمح لي السيد الرئيس.... اسمح لي الله يخليك باقي عندي الوقت ديالي..... عندي دقيقتين و70 ثانية اللي كانت باقية لي السيد الرئيس.... الله يخليك لا تضايقني.... السيد الرئيس أنت أعطيت نقط نظام في شكل سؤال واحترمناك وأخذت لنا الوقت ديالنا. الله يخليك نكمل ما بقاش عندي بزاف خليني الله يخليك نكل نقول جوج كلمات....

السيد الوزير، حنا نتمناو أننا غير نصلحو أعطيكم مثال بسيط في منطقتي خصوصا جات صورت مدرسة على أساس أن الحجرة اللي فيها سرقوا منها الكراسي والطاولات أنا كبرلماني طلعت، مشيت لما شفت الخبر، أنا كنعرف هاديك المدرسة فيها فائض الأقسام وأن هاديك الحجرة ما عمرها ما تجهزت، قلت ربما تكون جهزت لما وصلت عند

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

المدير وعند المندوب قال لي هاد الشي ماكاينش منو، فهاد الأخبار من هاد النوع وكنغلطو الناس بالمال ديال الناس حرام، على الأقل تنقل بأمانة الحقائق لما نقلت داك الشي وعلى الأقل تمشي عند المندوب، تمشي عند المدير.

السيد رئيس الجلسة:

احترم الوقت السيد الرئيس.... تعدينا الاحترام.... شكرا. تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسرعة فقط اعتقد السيد المستشار المحترم فيما يخص المنجزات

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار تتصرف امام الرأي العام الدولي والداخلي وهاذ الشيء تيشرف المجلس بالتصرفات نتاعكم.. التزم الله يخليك القانون تفضل السيد الوزير.. ما تقاطعش السيد الوزير تفضل السيد الوزير

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

فيما يخص المنجزات، أعتقد أنه من الصعب أن نقول أنا لما قلت أن الخير أمام بعد ما تم انجازه، القانون صادقتم عليه وشرعنا في تنفيذه. الشركة اللي تكلمنا على أننا غادي نحولها من الوضعية الحالية ديالها الإذاعة والتلفزة المغربية إلى شركة هاذ الشيء تم وحنا في الخطوات الأخيرة من اجل ذلك.

إشراك المستخدمين وتحسين وضعهم هاذ الشي تم وحنا الآن شرعنا فيه النقاشات والمفاوضات مع النقابات.إحداث منتوجات جديدة إذاعة محمد السادس للقرآن الكريم، القناة المغربية، القناة الرابعة، المحطة الجهوية ديال العيون، هاذ الشي تم، هذه منجزات، هاذي ماشي الخير أمام، وفي هذا الاتجاه قلت بأنه تجسيدا أكثر لهذا المشهد الجديد سنقوم بخطوات أخرى التي ستأتي بسرعة لأننا ننتظر الخطوات الخاصة اللي غادي تصادق عليهم الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، بالإضافة للإصلاحات التي نقوم بها على مستويات أخرى.

فيما يخص نسبة المشاهدة هناك دراسة تمت بمساهمة ميديا ميتري ديال فرنسا اللي معروفة عالميا وبمشاركة شركة LMS اللي هي شركة مغربية وهذه الدراسة ديال نسبة المشاهدة اللي عملت في رمضان لسنة 2003وفي يوليوز للسنة الماضية أعطت بالنسبة لرمضان لسنة 2003 وفي يوليوز للسنة الماضية أعطت بالنسبة لرمضان 80٪ من المشاهدة للقناة الأولى والقناة الثانية في الوسط المغربي و62٪ خارج رمضان، وبالتالي نسبة المشاهدة مرتفعة للقنوات المغربية، هل يعني ذلك أن البرامج جيدة وأن كل شيء على أحسن ما يرام؟ أبدا لا نقول ذلك ونسعى إلى تحسين هذا الأمر أكثر فأكثر ولكن تأكدوا بأن لا القناة الأولى ولا القناة الثانية كيشوفوهم المغاربة وكيشوفوهم المغربيات خلافا لما يقال هنا وهناك.

أخيرا M2 يمكن لي نقول لكم بأنه هاذ الشي لا يعني أن ليس هناك أخطاء وبعض الهفوات ولكن M2اليوم شركة اللي استطاعت أنها تسترجع توازناتها المالية واللي أصبحت اليوم كتدير أرباح وبالتالي غادي يمكنا هاذ الأمر أننا نرفع أكثر من الإصلاحات الجارية داخل هذه المؤسسة.

- **السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، ننتقل إلى الأسئلة الآنية الموجهة إلى قطاع الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، السؤال الآني موجه إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري حول سلبيات نظام الكوطا لسحق الدقيق على خزينة الدولة للمستشار المحترم السيد محمد بن الشايب، لكم الكلمة السيد المستشار مع التقيد بالوقت.

المستشار السيد محمد الشايب:

شكرا السيد الرئيس

السادة الوزراء

أختي إخواني السادة المستشارين

من المعلوم أن بلادنا تنهج ومنذ مدة سياسة إعادة البناء والهيكلة في عدد من القطاعات وخاصة ذات الصبغة الإنتاجية والاقتصادية عن طريق تشجيع وتفعيل المبادرة الحرة واقتصاد السوق في إطار الشفافية والتنافسية الشريفة في أفق تأهيل مقاولاتنا وتعزيز وتقوية آليات الإنتاج ببلادنا لمواجهة التحديات المستقبلية.

إلا انه السيد الوزير لازالت رغم هذه الإكراهات لازالت هناك عوائق غير طبيعية تحول دون بلوغ الأهداف المتوخاة للعديد من القوانين التي أصدرتها الحكومة لهذه الأغراض. وتتمثل هذه العوائق في العديد من اللوبيات التي استفادت ولازالت تستفيد من العديد من أنظمة القوانين الجاري بها العمل التي كانت تحمي ولازالت امتيازاتها ورغم تطوير بعض هذه القوانين لازالت بعض هذه اللوبيات تضع العصى أمام العجلة لمنع تطبيقها خوفا على مصالحها الضيقة على حساب المال العام، ومع الأسف السيد الوزير بعض الإدارات المشرفة على بعض القطاعات الحيوية تغض الطرق عن تجاوز مثل هذه اللوبيات ونهبها للمال العام الذي ما أحوجنا إلى ترشيده في ظل الأزمة الخانقة التي تعرفها بلادنا وأسوق مثالا على ذلك ويتعلق الأمر ببعض سلبيات نظام الكوطا لسحق الدقيق الوطني وما يمثله من إهدار مباشر للمال العام ورغم صدور هذا القانون المنظم لتسويق الحبوب وسحقها وكذا دعم الدقيق الوطني لفائدة الفئات المستضعفة لازالت أحد بنود هذا القانون الرئيسية لم تطبق والخاصة بطحن أو سحق مادة الدقيق الوطني عن طريق المناقصة العمومية.

سؤالي السيد الوزير هو متى ستعملون على تطبيق وتفعيل هذا البند من القانون الخاص بالمنافسة لسحق الدقيق الوطني عن طريق المناقصة العمومية ؟ وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

شكرا الكلمة لكم السيد وزير الفلاحة

السيد امحند العنصر وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس

السيدة والسادة المستشارين المحترمين

أعتقد أن هناك أشياء يعني نتفق عليها وهي أن الاتجاه للمبادرة الحرة والسوق الحر وهذا ما أثبت، حيث قامت الدولة في سنة 1988 بتحرير تسويق الحبوب، إلا بطبيعة الحال ما يتعلق بكمية من القمح اللين محددة في 10مليون قنطار وذلك لأسباب نعرفها جميعا لأن هناك ما يسمى بمادة الدقيق الوطني، الذي يباع بثمن مدعم من طرف الدولة أساسه وهدفه بطبيعة الحال كما قلتم السيد المستشار وهو إعانة وحماية بعض الطبقات المستضعفة وبعض المناطق التي نعلم أن بطبيعة الحال تشكو من وضعية اقتصادية صعبة.

هذا مع العلم أن الهدف هو التحرير الشامل، هي المنافسة الشاملة، بحيث أن عدد من الإجراءات تظهر أن هذا هو السياق الذي يجب أن نسير فيه وهناك دراسات وهناك استشارات واسعة مع المهنيين، مع المستهلكين، مع منظمات دولية وفعلا نحن جاهزون لتحرير هذه السوق وإزالة الكوطا التي نعرف كلنا أن فيه مشاكل لكن إزالة الكوطا بصفة نهائية سيخلق مشاكل أكبر وأعوص لأن المنافسة نعلم أن الدقيق لن يصل إلى الراشيدية بالثمن الذي يصل إليها سطات ولن يصل إلى فكيك بالأثمنة التي يصل إليها اليوم وهذه الدراسة جاهزة وربما سنقوم يعني يصعب أن أشرحها في ظرف بعض الدقائق لكن مع المهنيين أرباب المطاحن ومسوقي الحبوب فنحن جاهزون وندرس كيفية تطبيق هذا الإصلاح مرحليا، حتى يزيل هذا النظام للكوطا الذي يشتكي منه الجميع وخصوصا الحكومة.شكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب تفضل السيد المستشار

المستشار السيد محمد بن الشايب:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير على الإجابة إلا أنه السيد الوزير الأمر يتعلق بطريقة الكوطا لأن الكوطا تهم عشرة مليون قنطار كما جاء من عند السيد الوزير وتهم تقريبا ما يفوق 150 مليار دعم ديال الدولة. إذن حنا اللي كيهمنا السيد الوزير هو هاذ 150 مليار تعطى بطريقة امتيازية لمطاحن دون مطاحن، كاين اللي عندو 40 الف قنطار في الشهر، كاين اللي عندو 2000 قنطار في الشهر، بخلاف النظام اللي جاء به قانون 94- 12 المنظم للمكتب الوطني للحبوب، جاء باش يشجع المنافسة الحرة عن طريق المناقصة العمومية، حنا كنطالبو بهاذ العشرة ملايين حنا ما كنطالبوش بالكوطا نحيدوها ونديرو نظام في مكانها نظام المناقصة العمومية هاذ العشرة ملايين يتباروا عليها المطاحن اللي كاينة في السوق كاينة 80 مطحنة أو 100 مطحنة تتبارى عليها.

من معلوم أن الدولة كتعطي 3.43 درهم للكيلو لكل قنطار إذا مشت عن طريق المناقصة العمومية يمكن تهبط ل 1.20 درهم الخ... هنا الدولة غادي تربح.. الشيء الثاني في شق سؤالكم السيد الوزير وهو أن هذا الدقيق المدعم يباع بسعر مدعم لفائدة المستضعفين، هذا مجانب للصواب لأنه الدقيق الوطني يباع ب 3 درهم في السوق علما انه مدعم خصو يباع ب 2 درهم، فإذا به يباع على مرأى ومسمع من الكل وخير دليل على ذلك أنه الوزير السابق السي الحليمي بنفسه قال واعترف أنه 60٪ أو 70٪ من الدعم لا يذهب إلى الفئة المستحقة يمشي لجيوب عباد الله وخاصة أصحاب البطون الكبرى كما نسميها إذن الإشكالية في طريقة الكوطا السيد الوزير، كنطالبو هاذ العشرة ملايين تمشي عن طريق المناقصة العمومية وليس عن طريق الكوطا، عاد يمكن لنا نتذاكرو في قضية الدعم اللي هو شكل آخر اللي ما كيمشيش لمستحقيه بشهادة الجميع كنطالبو بمراجعة هذا النظام.

شكرا السيد الوزير

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الكلمة لكم السيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس

السيد الرئيس

السيدة والسادة المستشارين

ما كنتش بغيت ندخل في بعض التفاصيل اللي تنعرفوها جميعا ماشي تنوهمو أنفسنا. لو نستعمل الآن المنافسة ما بين المطاحن، الدقيق كله سيسحق في الدار البيضاء باش نكونو واضحين وصرحاء، لا مطاحن سطات ولاديال الفقيه بن صالح ولا ديال الراشيدية ماغادي يوصلهم لسبب بسيط وهو هم بجانب الميناء والدقيق يدخل وليس له تكاليف، فالمطاحن الموجودة ويتذكر السادة المستشارين أن واحد الوقت الدولة بغات تحيد حتى دعم النقل وتحرر فاضطرت ترجع للدعم لأن بعض المطاحن ما يمكناش نقيسو مطحنة الراشيدية ومطحنة ميدلت بمطحنة الدار البيضاء وديال الرباط.

هذا السبب الأول، السبب الثاني كيفية توزيع الكوطا نحن غير راضين عليها لكن أحسن ما هو موجود هو عملية حسابية باش ما كيدخل فيها لا هذا، شحال عندك، شحال هي الساعة ديالك، شحال اللي معطي للإقليم، شحال طحنت في الموسم المقبل وهذا المهنيين هم اللي كيعملوه بأنفسهم وتيحضروا في اللجنة وتنقول بأن الدولة غير راضية، الحكومة غير راضية وهي ساعية الآن إلى إزالة هذه العوائق التي حقيقة لا يمكن أن تذهب بنا إلى التقدم، لكن في الحالة الراهنة أحسن ما جيرناه هو هاذ العملية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.السؤال الثاني الموجه إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري حول معانات شركات تلفيف وتوزيع

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

وحفظ اللحوم الحمراء للمستشارين المحترمين السادة عبد اللطيف اسطمبولي، لحسن بوعود، عبد الله خنوفة، عبد الغني المكاوي، محمد المنصوري، أحمد الإدريسي، جمال الأربعين، عبد الرحمان الأربعين، عبد الكبير برقية، عبد الله بوزيد، احمد السنتيتي، إبراهيم الذهبي.

الكلمة لكم السيد المستشار السيد اسطمبولي.

المستشار السيد عبد اللطيف اسطمبولي:

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السيدتان والسادة المستشارون المحترمون

السيد الوزير المحترم

تماشيا مع السياسة الحكومية من أجل تأهيل المقاولة المغربية لتكون في موعد مع الاتفاقيات الدولية كالشراكة مع الاتحاد الأوربي والتبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا والاتفاقيات المبرمة مع باقي الدول الشقيقة والصديقة لنجعل المغرب في مستوى هذه التحديات كاستقبال 10 مليون سائح وغير ذلك.

وانسجاما مع هذه التوجيهات والتشجعيات الحكومية، بادر بعض المستثمرين إلى إنشاء مقاولات متخصصة تهتم بقطاع حيوي هام من أجل تجنب الوصول إلى أزمات غذائية وصحية مرتبطة أساسا بالمواد الحيوانية، خاصة إنتاج اللحوم الحمراء في ظروف جيدة من حيث الجودة، كالتلفيف والتوزيع وحفظ اللحوم وتبريدها داخليا وخارجيا وفق الشروط التجارية المعترف بها دوليا، الشيء الذي جعل الوزارة تلزم هؤلاء المستثمرين التوفر على رخصة قانونية تسمى agréement التي تتطلب توفر شروط المراقبة والنظافة الصحية وضمان التجهيزات العصرية والتأهيل والتأطير الكافي والمتخصص.

السيد الوزير، في مقابل هذا أو هاذ الأعمال التي تقوم بها هذه الفئات من المواطنين المستثمرين لا نجد أي امتياز أو أفضلية ممنوحة لهذه الشركات أمام معظلة الذبائح السرية التي تهدد بخطورة صحة المستهلك وتعيق تنافسيتها بالأسواق الداخلية وتبقى فضيحة تسمم مجموعة من الأطباء مؤخرا بالدارالبيضاء في فندق مصنف خير دليل على غياب مراقبة تزود الفنادق والمطاعم الجماعية وحتى المونين والمستشفيات أي المونين هي تريتور من مادة اللحوم الحمراء واكتساح تجارة الذبيحة السرية كقطاع غير منظم، بحيث أن الإحصائيات الصادرة عن جهات مسؤولة بالدارالبيضاء تم نشرها بإحدى الجرائد الوطنية تتحدث عن نسبة 50٪ من اللحوم الحمراء المسوقة بالدار البيضاء مصدرها تجارة الذبيحة السرية التي تكون أثمان عروضها غالبا منخفضة مقارنة مع تلك التي يقترحها أصحاب الشركات المتخصصة.

السيد الوزير، من هذا المنطلق نود مساءلتكم إلى متى تظل هذه الوضعية على ما هي عليه، علما بأنها تدفع لا محالة إلى إغلاق أبواب هذه الشركات وإعلان إفلاسها وتشريد عمالها والإضرار بصحة المواطنين ونفور الراغبين في زيارة بلادنا؟ وما هي صلاحية هذه الشركات المتخصصة والمرخص لها من طرف الوزارة الوصية؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس

شكرا السيد المستشار المحترم

اعتقد أن السؤال يحتوي على جزأين أو ثلاث لابد توضيحهما:

أولا: ما يتعلق بالذبح في الأماكن الغير المرخص لها الذي يسمى السري على أي حال غير قانوني فهناك قانون ويفعل يوميا وهناك لجان. تفتيش وآخر دلائل لا أريد أن أستدل بأكثر من الأشياء، لكن في الجرائد يوميا نرى أن هناك كميات من اللحوم التي تحجز وتتلف بطبيعة الحال كجميع عمليات المراقبة لا يمكن أن تكون المراقبة وحدها بطبيعة الحال كجميع عمليات المراقبة لا يمكن أن تكون المراقبة وحدها كافية لابد من المراقبة، لابد من التعاون مع جميع القطاعات في هذا الباب لكن هذا هو الفرق ما بين الذبح داخل الأماكن المقننة والذبح خارجها، الآن يبقى بالنسبة للذبح في الأماكن المراقبة صحيا في المجازر أو في (...) هنا نجد كذلك حالتين، فعندما يكون ممون سواء كان خاص أو عمومي يعني تأتيه اللحوم من أماكن المراقبة ليس هناك قانون اليوم يفرض عليه أن يلجأ إلى الوحدات المصنعة واعترف التي قامت بمجهود وهي اليوم في عدد ستة، ثلاثة في أكادير، اثنين في الدارالبيضاء وواحدة في الرباط التي تسعى إلى نوع من الزبناء كذلك الذين لهم إمكانيات لشراء هذه اللحوم التي لها تقطيعة خاصة وتلفيف خاص إلى غير ذلك ومع هذا تقوم الوزارة بحث على الأقل- القطاع العمومي ليدخل في دفاتر تحملاته أن الأفضلية تعطى للحوم الآتية من هذه الوحدات العصرية والتي لها ضمانات في الجودة وفي المراقبة الضحية، إلا أنه سيبقى دائما المشكل ما بين المذبوح في أماكن المراقبة صحيا والمعلب في الوحدات يبقى قضية الأثمنة كذلك، فمعنى يجب أن يكون هناك نوع من الضغط على الأثمنة رغم ارتفاع الجودة ليكون الهامش بسيطا وسيجعل الزبناء يلتجئون أكثر إلى ما هو ملفف في LES SUPER MARCHES في الأماكن اللي هي مصاوبة أكثر من اللحم العادي عند الجزار.

اليوم قانونيا لا يمكننا إعطاء امتياز، خصوصا أن الأثمنة نعرفها وكاين في المبادلة الحرة مع أمريكا ومع بعض الدول ستأتي كذلك منافسة لهذه اللحوم لكن نعتقد أن ما قام به المغاربة سيمكنهم من هذه المنافسة في ظروف جيدة لأن هناك زبناء من سواح ومن مطاعم فاخرة

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

التي يمكن أن تقتني هذه اللحوم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد عبد اللطيف اسطمبولي:

شكرا السيد الوزير على هذه الأجوبة، بقت فقط قضية لابد باش نشيرو لها هو أنه نطلب منكم باش تكون ذاك المراقبة مراقبة مستمرة من أجل ضمان الجودة وصحة المواطنين، خاصة في المطاعم الجماعية والمستشفيات وكذلك الفنادق المصنفة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. ننتقل إلى السؤال الاني الثالث الموجه إلى نفس القطاع حول المشاكل المرتبطة بزراعة الشمندر السكري بدكالة للمستشارين المحترمين السادة: عمر عبد الفتاح، محمد المنصوري، عبد القادر قوضاض، الحسن بوعود، الحبيب بنطالب، محمد صالح قميزة، الحسن أبو العز، الهاشمي السموني، لكم الكلمة السيد المستشار.

السيد المستشار عمر عبد الفتاح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لا مجال للتذكير بأن منطقة دكالة تتميز بزراعة الشمندر السكري الذي يعد من أهم الزراعات النظامية بالمنطقة ذلك أن دكالة تساهم بأكثر من 45Â من الإنتاج الوطني من مادة السكر سنويا، وتساعد على تنمية شركات الخدمات فيما يتعلق بمكننة الأشغال الفلاحية وتمويل الوحدات الصناعية من مادة الشمندر، كما تساهم في خلق فرص العمل بدكالة بحوالي مليوني يوم عمل سنويا.

وإذا كان لهذه المادة كل هذه القوة الاقتصادية، فإن الفضل في ذلك يعود بالأساس إلى مجهودات الفلاحين منتجي الشمندر السكري الذين أصيبوا بإحباط شديد هذا الموسم وتكبدوا خسائر كبيرة قدرت ب700مليون درهم، نصيبهم من التعويض عن القلع المبكر والتي انتهت الفترة المخصصة لها يوم 24ماي الأخير، ويعزى ذلك كما يدعي أصحاب الشركة إلى الأعطاب المتكررة للعمل الذي خضع هذه السنة لعملية توسيع بغلاف مالي قدره 800 مليون درهم، وكذلك إلى بطء في المعالجة اليومية للشمندر السكري، حيث انتقلت من 15 ألف طن وهي الطاقة العادية اليومية للمعمل إلى 4000 طن.

ومن هذا المنطلق أود السيد الوزير مساءلتكم عن:

أولا: هل خسارة المنتج تدخل في حساب شركة كوزيمار لإسترجاع مبلغ توسيع المعمل؟

ثانيا: ما هي الإجراءات التي ستتخذونها بهذا الخصوص في غياب أي دور لجمعية منتجي الشمندر بدكالة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس. شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الرئيس، لابد من التذكير فيما يتعلق بموسم الشمندر بدكالة أن الشمندر هذه السنة انطلق بصفة جيدة في هذه المنطقة، بحيث أن هناك 22ألف هكتار هي المبرمجة وزرعت كلها ومرتقب مليون و230 ألف طن التي ستعالج أي بزيادة 13٪ بالنسبة للسنة الماضية.

ثانيا، كذلك أن هناك مجهود كبير تقوم به معامل السكر في هذه المنطقة، بحيث أن تم توسيع هذه المعامل، خصوصا معمل سيدي بنور باستثمار كلفته 800 مليون وهنا أطمئن السيد المستشار أن ليس هناك مقاصة بين هذه العملية وما قد ينتج من خسائر عن عدم معالجة الشمندر في وقته.

هذا المجهود الاستثماري بطبيعة الحال عندما تكون الأجهزة جديدة لابد أن لها من وقت من تجربتها بالشمندر وليس بدونه وهذا ما جعل أن فعلا هذه العملية تمت وكان هناك تأخير طفيف ما بين 25 أبريل و20ماي إلا أن الطاقة الإنتاجية التي تعمل بها هذه المعامل تفوق 13500 طن في الوقت الذي كانت قبل التوسعة لا تتعدى 12 ألف.

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم، فيما يتعلق بما يسمى بمنح المعالجة المبكرة تنعرفو أن هذه المعالجة باش ما يبقاش الشمندر يعني في الحقول معطل وتنطلبو الناس أنهم يحاولوا يقلعوه حتى قبل نضجه. بالطبع قبل النضج تكون نسبة الحلاوة ضعيفة ويكون الوزن ضعيف، هاذ الشي اللي تيجعل أن تعطى هذه المنح التي تتفاوت ما بين 35٪ للمنتج. فأولا بغيت نقول بأن الحسابات المرتقبة اللي يمكن نقولو ضاعت ليست 700 مليون درهم فاقصاها وصل إلى 4 مليون درهم وأقول أنه ليس ضياع لأن غير حساب لأن هذاك اللي ما عطاش الشمندر ديالو المبكر معنى أن كذلك سيستفيد فيما يتعلق بالوزن، فيما يتعلق بالحلاوة والمؤشرات كلها اللي موجودة الآن وهي أن الحلاوة طلعت الآن بالنسبة للسنة الماضية بـ 1.3 نقطة والأوساخ كذلك قلت بمعنى أن الترقبات كلها تتوري بأن لن يكون هناك ضياع ولا خسارة، خصوصا أن الموسم الشمندري كان جيد في منطقة دكالة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لكم السيد المستشار.

السيد المستشار عمر عبد الفتاح:

السيد الرئيس، نشكر السيد الوزير على هذه التوضيحات ولكن ربما السيد الوزير أعطوه أرقام اللي هي ما كايناش. أنا أستغرب لأن المعمل

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

قبل 24 ماي اللي هي الفترة اللي كان كيتعوضوا بها الفلاحة هي 30٪ كان المعمل لا يتعدى 4 آلاف طن ولكن مع الاسف الشديد نهار 25 دار 8700 ونهار 26 دار 8100 ونهار 27 دار 8400 ونهار 28 دار 9000، هاذو أرقام ما عرفتش علاش ما اعطاوهمش لك وهاذيك اللي قلت ماشي 700 مليون اللي ضايعة وهي 400 مليون ولكن ماكاين مشكل ولكن خصها ترجع للفلاح كيفاش غادي ترجع له الفلاح ما غاديش ترجع له لأن تماك كاين الجمعية كيمشيو يشكيو لها كيقول له سير للمعمل، فين غادي يمشي هو لأن كنعرفو الفلاح المغربي قل لو سر ادخل لذاك المعمل، ما عارف لا مع من غادي يتكلم، غادي يبقى دائما محتاط، ما عارفش مع من يتكلم إذن هذه مسالة خصكم إما تتدخلوا حيث كاين بعض الجمعيات بحال الجمعيات اللي شاهدوا جميع الإخوان في الدار البيضاء إذا ماكانش تدخل ملكي كاين الجمعيات ماعرفتش مصير هاذوك الفلاحين واحد النهار ماغاديش تلقاو فلاحة في دكالة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس. أنا متفق مع السيد المستشار أن الأرقام ما عندي غير أرقام المصالح والأرقام اللي تيعطيني هو ما يمكنش لي نقول بأن الأرقام أنا مشيت وقفت عليها ومرحبا به لأن هاذ القضية ديال الأرقام وهاذ الشي ديال الخسائر لابد أنها تدقق مرحبا به ونمشيو نجلسو مع المصالح في عين المكان ونشوفو أشنو هو الضياع، اما الجمعية وتدخل الوزارة ستتدخل الوزارة، خصوصا أن جمعية من الجمعيات السكرية التي لها يعني إيجابيات وتصنف ب(ناجحة) هي ديال دكالة وديال اللوكوس وإذا كان خلل نحن مستعدون نفتح هذا الملف مع الفلاحين باش ما يضيعوش، إنما الأرقام ماكاين لاش نتجادلو عليها هنا نشوفوها في عين المكان وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. ننتقل إلى قطاع التربية الوطنية لنا لقاء أخر مع السيد وزير الفلاحة بعد الأسئلة الانية. الآن السؤال الآني الأول موجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي حول ظاهرة العنف ضد الأساتذة بالمؤسسات التعليمية للمستشارين المتحرمين السادة: أحمد بنا، أحمد التويزي، إدريس الراضي، نور الدين بركاع، أحمد المالكي، أحمد الشافعي.

الكلمة لكم السي المالكي.

المستشار السيد أحمد المالكي:

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

إن ظاهرة العنف داخل المؤسسات التعليمية لا يمكن تصنيفها ضمن خانة الظواهر الجديدة، غير أن الجديد في هذا الصدد يكمن في كون هذه الظاهرة أصبحت موجهة أكثر نحو الأساتذة، ولاشك أنكم السيد الوزير كما الرأي العام الوطني، اطلعتم على التداعيات الخطيرة التي نقلتها وسائل الإعلام الوطنية بخصوص العديد من الحالات المؤسفة والمخجلة في نفس الوقت.

ولا يخفى عليكم السيد الوزير، أن المؤطرين التربويين يعدون عماد المنظومة التربوية والأداة الأساسية في إنجاح كل إصلاح تعليمي.

لذا فالتساؤلات التالية تفرض نفسها في هذا الصدد:

– هل قمتم بتشخيص لهذه الظاهرة الخطيرة لكي تعرفوا دوافعها وأسباب بروزها؟

– هل للحكومة أي تصور للكيفية التي يجب من خلالها مواجهة هذه الظاهرة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد كاتب الدولة نيابة عن السيد وزير التربية الوطنية.

السيد أنيس برو كاتب لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الاطر والبحث العلمي المكلف بمحاربة الامية وبالتربية غير النظامية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

إن ظاهرة العنف في الوسط المدرسي سواء كانت أو مورست على المدرسين أو على التلاميذ فهي غير مقبولة ومرفوضة. ولوضع اليد على مكامن المشكل وإيجاد الحلول له فإن الوزارة قامت بدراسة تشخيصية تتوخى رصد أنواع العنف في الوسط المدرسي وأسبابه وتحليل هذه الظاهرة في علاقتها بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من أجل الخروج بتوصيات تعتمد كأرضية لصياغة خطة عمل للتصدي لهذه الظاهرة داخل المؤسسات وفي محيطها المباشر حتى تكون للوزارة صورة واضحة حول حجم الظاهرة وأشكالها والأوساط التي تتنامى فيها والفئات الأكثر عرضة لها وبالتالي القضاء عليها لنعيد الاعتبار للمدرسة ونحسن صورتها في المجتمع وتفعيل الحياة المدرسية على نحو يجعلها حاملة لقيم تساهم في ترسيخ مبدأ التربية على المواطنة وعلى حقوق الإنسان ونبذ العنف والإقصاء.

وفي هذا الصدد قد تم اعتماد دراستين الأولى نوعية للتعرف على أنواع العنف والثانية كمية لرصد حدة وأسباب كل نوع من هذه الأنواع، وسيعقد لقاء وطني خلال شهر يونيو سيحضره مختلف الفاعلين التربويين والاجتماعيين والمجتمع المدني بصفة عامة لعرض مشروع خطة عمل يساهم فيها الجميع بخبرته ومن خلال موقفهم في

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

إثبات صلاحياتها وإغناءها.

و تجدر الإشارة إلى أن الوزارة أعطت أهمية كبرى لمحاربة ظاهرة العنف بالوسط المدرسي، حيث خصصت لها لهذا الموضوع محورا ضمن المحاور الخمس لخطة العمل القطاعية التي أعدتها للنهوض بحقوق الطفل خلال العشرية 2005-2015 والتي من بين أهم عناصره إجراء تشخيص دقيق للظاهرة قصد تحديد موجهات خطة خاصة لمواجهة ظاهرة العنف بالوسط المدرسي، تتوخى وضع آليات للوقاية منها عبر التأثير على الأسباب المحدثة لها وتعزيز الآليات القانونية الخاصة بذلك وسيشرع في إنجاز هذه الخطة ابتداء من السنة الجارية بعد مصادقة الحكومة عليها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة. الكلمة للمستشار السيد بركاع.

المستشار السيد نور الدين بركاع:

.... في هاذ السؤال كنا بغينا نثيرو انتباهكم السيد الوزير حول العلاقة بين التلميذ والمعلم أو الطالب والأستاذ بصفة عامة وحول بصفة خاصة هذه الظاهرة المشينة والغير أخلاقية التي أصبحت تتنامى يوما عن يوم داخل مؤسساتنا التعليمية، هذه المؤسسات أو الفضاءات التي أصبحت أجواء غير سليمة والدليل على ذلك هو تنامي وتعاطي التلاميذ لعدد من المسائل الغير أخلاقية كمثلا التدخين داخل المؤسسات وكذلك تناول بعض المخدرات وبصفة عامة الأخلاق غير الحميدة التي أزاحت المؤسسة التعليمية عن دورها التربوي والتعليمي، فالمرجو السيد الوزير هو العمل وبصفة جدية على تخليق الحياة داخل هذه المؤسسات باش ترجع المدرسة والجامعة هذاك المكان الذي يؤطر ويكون ويربي الأجيال ويعطينا رجالات المستقبل وأطر الغد. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

ننتقل إلى السؤال الثاني وهو موجه إلى السيد وزير التربية حول تأزم وضعية قطاع التعليم الخاص للمستشارين المحترمين السادة عباد لحسن، محمد جوهري، حميد المودن، أحمد المنتصر، إدريس الحسيني، علي أساكتي، إدريس مرون، أولعيد الرداد، محمد شنينة، الصوالحي بوزكري، لحسن أمزوغ، محمد المنصوري.

الكلمة للمستشار المحترم.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد كاتب الدولة،

إخواني المستشارين المحترمين،

ينص الميثاق الوطني للتربية والتكوين، في الدعامة الثامنة عشرة، على أن قطاع التعليم الخاص يعد شريكا وطرفا رئيسا، إلى جانب الدولة، في النهوض بنظام التربية والتكوين، وتوسيع نطاق انتشاره، والرفع المستمر من جودته.

وجاء في التصريح الحكومي على أن الحكومة ستعمل على تأمين الدعم اللازم لقطاع التعليم الخصوصي ليساهم في تحقيق تعميم التعليم، وكذا الاهتمام بتمدرس الأطفال ذوي الحاجات الخاصة، وخلق الظروف اللازمة لإدماجهم في المنظومة التربوية.

وقد كانت رابطة التعليم الخاص بالمغرب، وكل المهنيين والفاعلين بهذا القطاع الهام ينتظرون أن يحظى هذا القطاع بتخطيط محكم، وبتدابير عملية من طرف الحكومة من أجل تنظيمه وتقنينه، وإعادة النظر في هيكلته الإدارية المشرفة، وتزويده بأطر تربوية والاجتماعية باعتباره مجالا رحبا للاستثمار ولخلق مناصب الشغل، لكن القوانين والمذكرات الإدارية التي انبثقت عن الميثاق الوطني للتربية والتكوين أصبحت اليوم تمثل عائقا أمام هذا القطاع الهام، لأنها صدرت دون إشراك فعلي للمهنيين والفاعلين ورجال التربية المنتسبين إليه.

إن قطاع التعليم الخاص يعيش اليوم، بسبب هذا الواقع، وضعية متردية، علما أن رابطة التعليم الخاص بالمغرب، سبق لها أن تقدمت بعدة ملتمسات واقتراحات إلى الجهات المعنية فلم تحظى بأي اهتمام، همت على الخصوص إلغاء الضرائب المترتبة على مؤسسات قطاع التعليم الخاص منذ 30 يونيو 1997 وبالإعفاء التام من الرسوم الضريبية والجبائية حالا ومستقبلا المستحقة لوزارة المالية أو للجماعات المحلية، وذلك تشجيعا لهذا القطاع الاستراتيجي في التنمية الوطنية.

لكل ما سبق نسألكم السيد الوزير:

- لماذا لم يتم احترام مقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين الداعية إلى وضع نظام جبائي ملائم ومشجع لمؤسسات التعليم الخاص: علما أن رسائل السيد الوزير الأول تدعو إلى الإعفاء المؤقت من جميع الرسوم الضريبية والجبائية، وإلى إيقاف كل المتابعات على مؤسسات التعليم الخاص.

- إلى متى ستبقى رابطة التعليم الخاص بالمغرب، والمهنيون والفاعلون بهذا القطاع، ينتظرون رغم الاقتراحات العملية والملتمسات التي قدموها إلى الحكومة، من أجل إنقاذ ودعم هذا القطاع الذي يوفر اليوم، إلى جانب رسالته التربوية، أكثر من 15.000 منصب شغل؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين ألطر والبحث العلمي، المكلف بمحاربة الامية وبالتربية غير النظامية:

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار تفعيل وأجرأة مقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين عملت الوزارة على إعداد وإصدار النصوص القانونية والتنظيمية الرامية

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

إلى تحديد الإجراءات التي من شأنها تشجيع نمو قطاع التعليم الخصوصي وتحفيزه، كما عمدت إلى تبسيط المساطر المعتمدة في معالجة وفتح وتوسيع وتسيير مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي باعتماد تدبير اللامركزية في هذه العملية على صعيد الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

ومواكبة لهذه الإصلاحات، فإن الحكومة منكبة حاليا في إطار لجنة وزارية أحدثت لهذا الغرض على صعيد الوزارة الأولى وبتنسيق مع الهيئات الممثلة لقطاع التعليم والتكوين الخصوصي على إعداد تصور شمولي لنظام جبائي ملائم واضح المعالم يتضمن افجراءات التشجيعية والتحفيزية الهادفة إلى الرفع من وثيرة الاستثمار بهذا القطاع وتوفير الظروف الملائمة لذلك حتى يتسنى له المساهمة في تحقيق الأهداف لذلك حتى يتسنى له المساهمة في تحقيق الأهداف المتوخاة والمتمثلة في تمدرس 20٪ من الإعداد الإجمالية للتلاميذ في أفق العشرية المسطرة للنهوض بقطاع التربية والتكوين.

أما فيما يتعلق بالوضعية الجبائية الحالية لهذا القطاع، خاصة ما يهم منها المتأخرات المستحقة فإن اللجنة السالفة الذكر بصدد دراسة مع مختلف الجهات المعنية بغية إيجاد الحلول المناسبة.

وللإشارة فإن القطاع، قطاع التعليم الخصوصي يستفيد من عدة تدابير تشجيعية تهم التخفيض بنسبة 50٪ من الضريبة على الشركات والضريبة العامة على الدخل خلال الخمس سنوات الأولى الموالية لتاريخ الشروع في الاستغلال والإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة لكافة التجهيزات التربوية وبعض الخدمات من إطعام مدرسي ونقل مدرسي، إضافة إلى الإعفاء من الضريبة الحضرية والباتانتا لمدة خمس سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار.

السيد المستشار:

حقيقة بكل صدق كنغلطو لما كنقولو سهلنا المساطر أو تنقولوا العكس ناخذو واحد المدرسة ونشوفو المسطرة ديالها ونخليو الكلام جانبا ونعيشو الواقع إذا أخذت الرخصة قبل عام نتذاكرو. الحاجة الثانية فيما يتعلق بالضرائب اللي تكلمتم عليها والإعفاءات هي لصالح جميع الشركات في المغرب ماشي فقط للتعليم، حنا تنقولوا على أنه الميثاق جاء بند يقول: يجب أن تكون هناك ضرائب ملائمة لكي ينطلق التعليم الخاص ليصل إلى 20٪، إذا وصلنا إلى 10٪ في آخر الألفية أجي نتذكروا. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن ننتقل إلى السؤال الثالث الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي حول كهربة المؤسسات التعليمية بالعالم القروي للمستشارين المحترمين السادة عمر عبد الفتاح، محمد المنصوري، المهدي زركو، إبراهيم أهل احماد، عبد الغني مكاوي، شعيب حميدوش، حياة الدليمي، المكي الزيزي، الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد عمر عبد الفتاح:

شكرا السيد الرئيس.

إخواني المستشارين،

كثر حديث خلال الموسم الدراسي الحالي عن الارتقاء بجودة التعليم وعقدت من أجل ذلك عدة ملتقيات إن على المستوى الوطني أو الإقليمي أو المؤسساتي أريد لها أن تكون وقفة تأمل لما يعرفه قطاع التربية الوطنية من مشاكل والوقوف على المعيقات والإكراهات التي تحول دون تفعيل دعامات الميثاق الوطني للتربية والتكوين بغية تصحيحها وإصلاحها أو إعادة النظر فيها.

ومن بين الورشات التي تم الاشتغال عليها خلال هذه الملتقيات تلك التي تتعلق بتعزيز التكنولوجيا في المؤسسات الابتدائية ودعمها بالمعلومات في الوسطين الحضري والقروي، هذا الأخير يبقى بعيدا جدا عن تحقيق هذا الحلم إن صح التعبير مادام تفتقر إلى التجهيزات الأساسية خاصة الكهرباء منها وأنتم تعلمون السيد الوزير أن الكهرباء على المستوى الوطني في طريقها إلى العميم ولا زالت جل المؤسسات التعليمية غير مرتبطة بالشبكة الكهربائية ليس تقصيرا من الجماعات المحلية أو المكتب الوطني للكهرباء لأن أغلب المؤسسات مدت إليها الخطوط الكهربائية ولكنها لم تحظى بعد التيار والحالة هذه كيف يمكن الحديث عن التكنولوجيا بمدارس الوسط القروي؟

من هذا المنطلق نسائلكم السيد الوزير؟

1 -لماذا لم يتم تفعيل المذكرات الوزارية الصادرة بخصوص تزويد المؤسسات التعليمية بالكهرباء؟

2 - ما هي الإجراءات التي ستتخذونها بهذا الخصوص؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الاطر والبحث العلمي، المكلف بمحاربة الامية وبالتربية غير النظامية:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تماشيا مع البرنامج الحكومي بشأن كهربة العالم القروي وتزويده بالماء الشروب وبغية تعميم استفادة جميع المؤسسات التعليمية بالوسط القروي من الكهرباء والماء فقد اتخذت الوزارة مجموعة من التدابير والإجراءات لتحقيق هذا الهدف، حيث تم عقد اتفاقيتين للشراكة مع المكتب الوطني للكهرباء والثانية مع المكتب الوطني للماء الصالح للشرب.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

فيما يخص كهربة المؤسسات الابتدائية بالوسط فقد تم ربط2293 مؤسسة بالشبكة الوطنية للكهرباء إلى حدود ماي 2002.

وفي إطار اعتماد سياسة الجهوية تم تفويت صلاحية ربط المؤسسات التعليمية بالكهرباء للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين تبعا للاتفاقيات المبرمة مع المكتب الوطني للكهرباء، حيث تعمل الأكاديميات على رصد الاعتمادات الخاصة لذلك حسب الإمكانيات المتوفرة لديها.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أنه يتم كهربة عدد مهم من الوحدات المدرسية القروية بواسطة الألواح الشمسية وبحفر الآبار وتزويدها بمضخات كهربائية وذلك بمبادرة من بعض الجمعيات والمؤسسات غير الحكومية تشجيعا للتمدرس بالوسط القروي. وستستمر الوزارة في بذل المجهودات الضرورية لعصرنة المؤسسات التعليمية بتزويدها بالكهرباء وبالتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال حتى يتم تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع التلاميذ وفك العزلة نهائيا على المؤسسات التعليمية بالوسط القروي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. لكم الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد عمار عبد الفتاح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، اللي بغيت نذكرك بأنه هذه الفرعيات اللي على إثرهم جاء السؤال هم كاينين حداهم الضو ولكن مع الأسف الوقت اللي كيمشي المدير كيشكي للجماعة كيقول لهم بغيت العداد على أساس باش ندير Branchement يالي للمؤسسة كيلقى بأن كاين مشكل ديال مدير، ما عرفتش المندوب وما عرفتش أشنو كاين تماك كيلقى الباب مسدود عليه، كيقول له إدن ماكاينش العداد، إدن هنا لم نرجع إلى الطاقة الشمسية، نحن الان نتساءل هذه المناطق اللي جاء على إثرهم السؤال كاين الضو ولكن خص اللي يدير Branchement خص العداد شكون اللي غادي يخلصها واللي غادي يبقى يخلصها هذا هو السؤال، أما الأرقام اللي اعطيتنا أو 2000 وشي حاجة هادي كاينة ولكن واش هاد الإقليم ما تابعيش للمملكة؟ حتى هو تابع للمملكة إدن هنا كتلقى 16 مؤسسة واحدة اللي داخل لها الضو راه ماشي معقولة إذن هنا هاد المؤسسات نحزبوهم أو ما عرفتش أنا هاد الشي ما بقينا فاهمين والو، التوجيهات الملكية في شكل، التوجيهات الحكومية في شكل والله ما بقيت فهمت أنا شي حاجة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الاطر والبحث العلمي، المكلف بمحاربة الامية وبالتربية غير النظامية:

شكرا أعتقد أن المشكل مشكل تفاهم، مشكلة حوار، مشكل التقاء وليس مشكل وليس ربط بشبكة الكهرباء وأعتقد أن مشكل من هذا الحجم مشكل بسيط يكفي أن يلتقي المسؤولين محليا لحله وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السؤال الرابع الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الاطر والبحث العلمي حول طبع المقررات المدرسية للسنة المقبلة للمستشارين المحترمين السادة محمد الأنصاري، محمد العربي القباج، عبد اللطيف أبدوح، باسيدي آكومي، المستشار المحترم السي القباج.

المستشار السيد محمد العربي القباج:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدتين والسادة المستشارون،

تقوم وزارة التربية الوطنية عادة بإعداد المقررات المدرسية من طرف المختصين وتعمل على طبعها لتكون جاهزة في الدخول المدرسي والمفتشين و يشاع وجود فريق من الأساتذة والمربين والتربويين والمفتشين بمقر إحدى المطابع بالرباط حاليا للقيام بتلك المهمة وتسليم ما أنجزوه بالطبع حالا من طرف نفس المطبعة، ودلك دون اعتماد المسطرة المنصوص عليها طبقا للمرسوم 1998 الخاص بالصفقات العمومية لفتح المجال للمنافسة حفاظا على المال العام.

وعليه فإننا نسائلكم السيد الوزير؟

ما هي الأسباب والدواعي التي جعلت الوزارة تعتمد ذلك الأسلوب هذه السنة لتهيئ المقررات المدرسية وجعل مطبعة واحدة، تستأثر بالطبع خلافا للمساطر القانونية الخاصة بالصفقات العمومية؟

ما هي السيد الوزير التدابير والإجراءات التي ستتحدونها لإرجاع الأمور إلى نصابها؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الاطر والبحث العلمي، المكلف بمحاربة الامية وبالتربية غير النظامية:

هدا غير مبرمج في اللائحة التي توصلنا بها وبالتالي أطلب تأجيله إلى جلسة مقبلة إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

الحكومة تطلب التأجيل إلى طلب التأجيل لأن ما عندوش.

السيد المستشار المحترم انتم تعطون المثال، أنا أمثل مؤسسة ما غاديش تعلمني أوب ديال التسيير.... لا السيد المستشار المحترم بالعكس السيد الوزير أشار إليه.... السيد المستشار المحترم كمسؤول سياسي أنتم تعرفونه علاقة الرئاسة مع الأعضاء عادية..... السيد

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

الوزير قال لا يتوفر وطلب التأجيل.... السيد المستشار ليس لكم الحق في أن تأخذوا الكلمة أبدا..... سؤال أني موجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج حول عدد المهاجرين الذين لم تسو وضعيتهم القانونية بأوروبا للمستشارين المحترمين السادة فوزي بنعلال، عبد اللطيف أبدوح، باسيدي أكومي، محمد كريمن، محمد أبو الفراج، الطاهر الفيلالي، لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد فوزي بنعلال:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

السيدة الوزيرة، والسيد الوزير،

السيدة الوزيرة، تعيش فئة من مواطنينا بالمهجر وضعية غير قانونية وهي وضعية صعبة طبعا وقد سويت العديد من الوضعيات بالنسبة لبعض جاليتنا في اسبانيا تقريبا حوالي 70 أو 80 ألف وبهده المناسبة نشكرها على هذا ونريد السيدة الوزيرة أن نعلم مدى إستراتيجيتكم للعمل لتسوية وضعية هذه الفئة المحرومة التي تعيش في أوربا وطبعا أنتم تعلمون أن الذين يعيشون في وضعية صعبة فمحرومون من العمل وإن عملوا فإنما يعملون بقليل من الأجر، طبعا هناك فئة تستغلهم وهناك مضايقات كثيرة بالنسبة لهم يعني في بلاد المهجر وهدا طبيعي حتى أنهم يحرمون من العديد من الحقوق يعني حقوق الإنسان الأقل يعني بالنسبة للسكن اللائق والعيش اللائق فهم مطاردون دوما. ولهدا السيدة الوزيرة نود مساءلتكم عن ما هي إستراتيجيتكم مع الدول المضيفة لتسوية وضعية هؤلاء المواطنين أبناءنا في المهجر؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيدة الوزيرة،

السيدة نزهة الشقروني الوزيرة المنتدبة لدى وزير الخارجية والتعاون المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج:

شكرا السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر السادة المستشارون من الفريق الاستقلالي على طرح هذا السؤال، بطبيعة الحال سؤالكم يتعلق بالمهاجرين السريين، بالطبع لا نتوفر على أرقام لأن مسألة الهجرة السرية يصعب ضبطها، نظرا لطبيعتها وبغيت كذلك نؤكد على أن هاذ الإشكالية ديال تسوية المهاجرين السريين هي مسؤولية مشتركة بين المغرب ودول الاتحاد الأوروبي وبطبيعة الحال نحن مقاربتنا واللي كندافعو عليها باستماتة هي المقاربة الشمولية باعتبار أننا لا نؤمن إطلاقا بالمقاربة الأمنية التي أبانت عن محدوديتها وكذلك نضعها في إطارها الطبيعي ونركز على الجوانب الاقتصادية.

المغرب كتعرفو أنه يستنكر الهجرة السرية لأن أولا تضع المهاجر السري محط وعرضة للاضطهاد والتهميش والميز العنصري اللي ذكرتم به ولمحاربة هذه الهجرة السرية تعلمون أنه تم إنشاء مديرية بوزارة الداخلية بالإضافة إلى المرصد وبالإضافة إلى العمل الذي قامت به الدولة المغربية من أجل تفكيك مجموعة من الشبكات الإرهابية والتي تقوم بالتهريب كذلك في إطار الهجرة السرية. إذن حنا عملنا يقوم على أساس التفاوض مع دول الاتحاد الأوروبي ودفع الاتحاد الأوربي من أجل تسوية أوضاع المغاربة. هذا الشيء الذي دفع إلى تحقيق مجموعة من المكاسب، أذكر في سنة 2002 المكسب الذي حققنا في ايطاليا اللي تم فيها تسوية وضعية 30 ألف مهاجر. مسألة الاسبانية، العملية الأولى اللي كانت جات في إطار محاربة السوق السوداء للشغل واللي تم فيها تسوية أكثر من 50 ألف مهاجر والعملية الأخيرة اللي تم فيها أكثر من 86 ألف مهاجر.

كيبقى في كل هذا بطبيعة الحال هناك دول للأسف مازال فيها مجموعة ديال الأخوات والإخوان ديالنا يعانون من مشكل التسوية واللي كيبقى دائما كنعملوا في إطار العمل الثنائي والدفع في إطار المفاوضات ولكن مع دلك نحن في إطار اتفاق الشراكة اللي عندنا مع الاتحاد الأوروبي هناك مجموعة من الالتزامات التي تنص عليها هذه الاتفاقية ومن أجل الوفاء بهده الالتزامات التي تدخل فيها هذه النقطة قمنا بوضع فريق عمل ويجتمع سنويا وكلما دعت الضرورة إلى دلك من أجل الدفع بمسلسل التسوية لدى البلدان الأوروبية ولكن كذلك كنا خذو لأن عندنا اتفاقيات ثنائية إما في الشغل أو في الضمان الاجتماعي اللي كنعملو كذلك ممر ومرتكز أساسي من أجل تسوية وضعية بعض إخواننا المهاجرين في الدول الأوروبية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة. الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد فوزي بنعلال:

لا نشك السيدة الوزيرة في عملكم اتجاه الجالية المغربية في الخارج هو كل ما يقلقنا هو طبعا تسوية أكثر ما يمكن لهده الوضعية الصعبة التي يعيشها هؤلاء طبعا تبتدئ الأمور بهجرة سرية ولكن في الأخير المهاجر السري يستقر ببلد ما ويصبح إنسان غير قانوني ولهدا حنا بغينا نعرفوا هل هناك برنامج لتسوية وضعية بعض المهاجرين في بعض البلدان على غرار مثلا ايطاليا واسبانيا يعني مثلا في فرنسا أو هولندا، هل هناك يعني أمل في تسوية بعض هذه الوضعيات في هذه البلدان؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيدة الوزيرة.

السيدة نزهة الشقروني الوزيرة المنتدبة لدى وزير الخارجية والتعاون المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج:

شكرا السيد الرئيس. بغيت نؤكد على أنه بالفعل هاذ العمليات اللي قمنا بها هي تبقى موسمية. حنا الأمل ديالنا هو هذا اللي كان موضوع

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

الزيارة للاتحاد الأوروبي هو المطالبة بوضع سياسة خاصة بالهجرة لدى الاتحاد الأوربي لأن لن المغرب الآن عندوا توجه عندو سياسة واضحة وبالتالي بغينا كذلك أن محاورنا نكونو عارفين فين غادين نتوجهو جميع. الاتحاد الأوروبي كما تعلمون، ونظرا لأن هذا القطر هو الآن شيخوخة أوربا تستدعي منه أنه يفتح المجال أمام هجرة قانونية، المغرب الآن يتموقع دلخل هذا المسلسل ديال الجوار وهناك بدأت عملية مثلا أمس استقبلت المسئول على الهجرة، الوزير إدا بغينا نقولوا المحلي في صقلية من اجل النظر أشنو هي الإمكانيات ديال الاستجابة إلى العرظ، هناك طلب من أوروبا وهناك عرض عندنا حنا الآن في إطار محاولة الملائمة بين العرض والطلب وأتمنى أن الأفق تكون مفتوحة باش نحلو هاد المشاكل وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. ننتقل إلى الأسئلة العادية، السؤال موجه إلى السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون المكلفة بالجالية المقيمة بالخارج سؤال يتعلق بتعليم أبناء الجالية المغربية في الخارج للمستشارين المحترمين السادة مولاي إدريس العلوي،الغازي اغرارية، محمد برطني، سعيد كمال، عبد الصمد عرشان، الكلمة لكم السي اغرارية.

المستشار السيد غازي اغرارية:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة المستشارون المحترمون،

إن الأمر الذي دفعنا إلى طرح هذا السؤال هو غيرتنا على تربية وتكوين أبناء جاليتنا بالخارج وبالتالي غيرتنا على هويتنا وثقافتنا ولغتنا العربية ودينينا الإسلامي الحنيف، إذ يلاحظ الجميع أن أول ما يشتكي منه آباء وأولياء أبناءنا بالخارج هوالتقصير الحاصل في تعليمهم اللغة العربية والدين الإسلامي وتاريخ المغرب وحضارته كما أن البرامج والمناهج التربوية التي تعطي للمعلمين هناك لا تساير التطور الحاصل في ميدان التربية والتعليم والوسط الاجتماعي الذي يتلقون فيه تلك الدروس، ناهيك عن انعدام المراقبة والتفتيش والمتابعة.

ونظرا لأهمية الموضوع نحيطكم علما السيدة الوزيرة، بهذه الوضعية التي يعرفها حقل التربية والتعليم في الدول الأجنبية، وخاصة في فرنسا التي بدأت تولي العناية في برامجها للغة العربية إلى جانب لغات أخرى.

سؤالنا، السيدة الوزيرة، هل من إجراءات إدارية ستقومون بها من أجل التغلب على هذه المشاكل للحفاظ على هويتنا اللغوية والثقافية وارتباط أبناء جاليتنا بلغتهم وهويتهم؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة نزهة الشقروني الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج:

شكرا السيد الرئيس. أشكر السادة المستشارين المحترمين من فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية، هذا السؤال عندو أهمية بالغة بالنسبة لكم وكذلك بالنسبة لنا لأن كيف كتعرفوا السيد المستشار أن تعليم اللغة العربية هو اللي غادي يمكن أبناءنا من أن يبقى الامتداد ديالهم لا مع القيم الروحية ديالهم ولا كذلك مع الوطن ديالهم، إذن من هاذ المنطلق ونظرا لأننا قمنا كذلك بتقييم للعملية التعليمية خلال هذه العشرية السابقة تبين على أنه من الضروري باش نقوموا بتجديد وتحيين هذه الإستراتيجية المتعلقة بالتعليم. وكيف كتعرفوا أنه الإستراتيجية الخاصة بالتعليم تمت المصادقة عليها من طرف لجنة وزارية يرأسها السيد الوزير الأول بعجالة، المبادئ الأساسية ديال هاذ الإستراتيجية تنبني على إدماج تعليم اللغة العربية والثقافة الأصلية ضمن المنظومة التعليمية داخل بلدان المهجر، لأن طموحنا هو نضمن لها أولا الاستمرارية، نظمن لها الجودة ونظمن لها كذلك أن أبناء المهجر يبقاو مرتبطين بثقافتهم الأصلية وكنا بغينا نعتمد هاد الإستراتيجية ماشي فقط على المعلمين والأساتذة اللي كيمشيو من المغرب ولكن خصوصا على معلمين وأساتذة يتم تكوينهم من بين أبناء المهجر. هاد الإستراتيجية هي كذلك في إطار اللقاء وفي إطار العمل المشترك مع الاتحاد الأوروبي، الآن حنا فاتحين حوار من أجل أن تتبنى كل دول المجموعة الأوروبية يتبناو هاذ الإستراتيجية ولكن في انتظار دلك بغيت نؤكد على أن هاد السنة قمنا بتقييم هاد العملية وتبين بالفعل على أنه على كل حال هاد العملية ديال التعليم ما كتمشيش بالشكل اللي كنطمحو له.

إذن قمنا بإصلاح وهاد الإصلاح يتجلى في تعويض مجموعة من الأطر التعليمية اللي إما انتهت مهمتها بدول الإقامة أو لأنها ما كانتش بالفعل تقوم بعملها كيف خصها تقوم به، إذن هاد النسبة الدراسية ديال 2005 2004عرفت أكبر حركة انتقالية شملت 179 مدرس للغة العربية والثقافة المغربية فيها مستويين، فيها المستوى الأول اللي فيه التعويض من المناصب الشاغرة وصل إلى 123 إطار والمستوى الثاني هو خلق مناصب جديدة ل56 إطار، إذن هذا التجديد جاء في إطار هذا الاهتمام بإعطاء نفس جديد لهده العملية.

فيما يتعلق بفرنسا لوحدها، تم تعيين 66 معلم ومن تم أصبح العدد الإجمالي للأطر المتواجدة بفرنسا 293 إطار وثلاثة مفتشين في باريس وفي ديجون وكذلك في مارسيليا وأربعة أطر تعليمية فقط هي اللي عندها مشكل تأشيرة في إطار التسوية. كان هذا المسلسل قام بطبيعة الحال بشراكة مع وزارة التربية الوطنية كانت مباراة اللي حاولنا أننا ناخدو فيها الأطر الكفأة علاش؟ اللي ماشي فقط من أجل ضمان هاد الجودة اللي قلت ولكن كذلك باش نعطيو أحسن مثال بالنسبة للأطفال. هذا التعليم كذلك واكبته مجموعة من الإجراءات غادي نذكر منها غير

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

جوج لأن الوقت انتهى استسمح السيد الرئيس..... إذن تم إعداد مشروع نظام تعليمي عن بعدl'enseignement à distance واللي هو غادي يكون فرصة بالنسبة للأطفال بالإضافة إلى القناة الرابعة اللي حنا بطبيعة الحال عضو في المجلس الإداري ديالها واللي غادي تخصص جانب هام لأطفال الجالية المغربية وبغيت نؤكد على أن تلقيت اللغة العربية وزارة التربية الوطنية قامت كذلك باش تعطي حقيبة مدرسية اللي كتفيد بها مجموعة خصوصا فيما يتعلق بالمضامين لأنه حرصنا باش المضامين كذلك اللي تدرس في المهجر تكون تتلاءم مع خصوصية البلاد المستضيفة وشكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، السيد المستشار السيد الغازي اغرارية.

المستشار السيد الغازي اغرارية:

ليس لنا تعقيب وإنما لنا شكر للسيدة الوزيرة على ما تقوم به وستقوم به إن شاء الله من دعم أبناء جاليتنا وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

ننتقل إلى السؤال الموالي حول.... ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي حول فك العزلة عن المؤسسات التربوية بالعالم القروي للمستشارين المحترمين السادة محمد المنصوري، محمد عدال، أحمد المنتصر، حميد المودن، الحسن أمزوغ. قبل ذلك أشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها القيمة في هذه الجلسة وأعطي الكلمة للسيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد المنصوري:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

في محاولة لتقريب المؤسسات التعليمية من التلاميذ بالعالم القروي تم إنشاء عدد من المؤسسات التربوية بالعديد من الجماعات المحلية وفتحها في وجه أبنائنا. إلا أن هذا الإجراء لم يحقق غاياته المرجوة حيث يلتحق التلاميذ بهذه المؤسسات في السنة الأولى وبعدها مباشرة يبدأ تناقص عددهم نتيجة الصعوبات التي يواجهونها في متابعة دراستهم، ولا يستفيد من هذه المؤسسات إلا التجمعات السكنية القريبة، في حين ينقطع عن الدراسة أبناء باقي القرى الجبلية، نظرا لصعوبة المسالك ولبعدها عن التجمعات السكنية.

لذا، وحيث أن علاج هذه الوضعية لن يتم إلا من خلال فك العزلة عن العالم القروي وخصوصا القرى الجبلية، أسألكم السيد الوزير:

- هل تتوفر الحكومة على مقاربة جديدة لفك العزلة عن المؤسسات التربوية بالقرى الجبلية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد كاتب الدولة.

السيدة كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلف بمحاربة الأمية وبالتربية غير النظامية:

السادة المستشارون،

أود التذكير في البداية أن الوزارة تبذل مجهودات كبيرة لتقريب المدرسة من مختلف التجمعات السكنية، خاصة بالوسط القروي وذلك من أجل مواكبة الإقبال المتزايد على التمدرس بمختلف الأسلاك التعلمية وتحقيق هدف تعميم التعليم.

ونتيجة لذلك فقد انتقل عدد الوحدات المدرسة بالوسط القروي من 13 ألف سنة 1997 إلى 6.800 في السنة الجالية، حيث أصبحت شبكة الوحدات المدرسية تغطي جل التجمعات السكنية الجبلية والنائية منها. وإن فك العزلة على التجمعات السكنية النائية بالوسط القروي وبالتالي عن المؤسسات التعليمية المتواجدة بها يقتضي شق الطرق والمسالك من طرف الجهات المختصة الممثلة بقطاع التجهيز والجماعات المحلية مع مساهمة الجمعيات غير الحكومية وهو ما تقوم به في إطار برنامج مهم وطموح.

من جهة أخرى فإن الوزارة تعمل في إطار الدعم الاجتماعي للتمدرس على توفير المطاعم المدرسية ليستفيد منها التلاميذ القاطنون بالدواوير المجاورة للمدارس والوحدات المدرسية بالوسط القروي، وذلك بهدف الاحتفاظ بهم داخل المنظومة التعليمية.

إن التخفيف من حدة انقطاع التلاميذ عن الدراسة وبالأخص بوسط التلميذات بالوسط القروي لن يتأتى إلا بتوفير الشروط الضرورية للاحتفاظ بالتلاميذ ومنها على الخصوص الإيواء والإطعام والنقل المدرسي بالنسبة للتلاميذ الذين يفدون على المؤسسات التعليمية من قرى بعيدة.

وقد قررت الوزارة إضافة لبنة أخرى لسلسة الإجراءات التي تتخذها للحد من هذه الظاهرة بغية تحقيق أهداف التمدرس المحددة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين ويتجلى هذا الإجراء في تنظيم النقل المدرسي وفي هذا الصدد قامت باقتناء 10حافلات للنقل المدرسي بالوسط القروي خلال الدخول المدرسي 2004-2005 وزعت على خمس نيابات ذات الطابع القروي والتي لا تتوفر على إمكانيات كبيرة لتوفير الإيواء للتلاميذ الملتحقين بالتعليم الثانوي الإعدادي المنقولين خارج بلدتهم.

غير أن الإمكانيات المالية التي توضع رهن إشارة الوزارة لا تكفي لتلبية كل حاجياتها من بناء المدارس لتقريب المؤسسات التعليمية من المتمدرسين والداخليات لاستقبال البعيدين منهم وتوفير المنح الدراسية مما يستوجب تدخل أطراف أخرى لدعم المجهودات التي تبذلها الوزارة لتنمية التربية والتكوين في بلادنا.

وفي الأخير لابد من الإشارة إلى أن التربية والتكوين هي قضية

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

الجميع وتستوجب انخراط الجميع من أجل الارتقاء به إلى المستوى المنشود وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السيد المستشار.

المستشار السيد محمد المنصوري:

أولا أشكر السيد الوزير على الإيضاحات لأن هاذ الشي اللي قلتم هو اللي في هاذ التجمعات اللي تدارو كيخص يكون مطاعم والتنقلات إذا ما كانشي راه كلشي غادي خارج ملي نقول غادي تقسهم وكذا وكذا ولكن هاذ الشي اللي كتقول السيد الوزير ولكن ماكاينش حنا ماشفنا والو، كيخص الجهود كنطلبو حنا من وزارة التعليم باش تدير المجهودات مع الجماعات المحلية باش تتعاون على هاذ الفئة اللي هي محرومة هاذ العام قراو غير كيقولوا وصافي ماكاين لا تربية ولا صحة ولا ماء ولا حنا عايشين في.... وزد كذلك على الأقسام اللي كيدير وهاذ الأقسام اللي محطوطين (...) راه ما كاين والو.... لا سكنى للمعلم ولا الحائط باش يكونن فاش هاذ المعلم غادي يكون، أنا واحد المدرسة كندوز عليها بجانب الفيرمة ديالي ثلاثة أشهر ماجاوش المعلمين، ثلاثة أشهر في الأول، فين المعلمين أ المدير، قال لك مازال ما واجدينش، كيفاش هاذ الشي تلاعبات وصافي، حشومة هاذ يجلسوا الدراري حتى عياو وخرجوا كيسرحوا خصنا نحد من هاذ الشي باش خصنا (...) أنتم كتقولوا الأمية هاذ الشي ماشي معقول كيخص إعادة النظر في هاذ الشي والأمية اللي كتقولوا غادي تنقص غادي تزيد 100٪ هاذ الشي اللي كاين وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الموالي حول الاعتراف بالشهادات الجامعية التي تسلمها مؤسسات التعليم الخصوصي للمستشارين المحترمين السادة رحو الهيلع، عبد الرحمن أوشن، محمد الرحموني، عبد الحق الودغيري، أحمد الشوفاني، محمد الزعيم، محمد الرايس. للكلمة لكم المستشار السيد المحترم عبد الرحمن أشن.

المستشار السيد عبد الرحمن اشن:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الورزاء،

إخواني المستشارين،

سؤالنا موجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي حول مساطر الاعتراف بالشهادات الجامعية التابعة للتعليم الخصوصي وكذا معادلتها بالشهادات التي تمنح من طرف مؤسسات التعليم الجامعي العمومي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير، مما لا شك فيه أن أهمية القطاع الخاص في التعليم الجامعي أصبحت تتزايد باستمرار، وحيث أن مؤسسات هذا التكوين الجامعي الخصوصي أصبحت تمكن من تكوين أعداد متزايدة من الخريجين في مختلف التخصصات سنويا كما أن هذه المؤسسات التابعة للتعليم الجامعي الخصوصي كذلك تساهم في التخفيف من أعباء الدولة ومن تكاليف الدولة في مجال التكوين، إلا أنه رغم كل هذه الجهود التي يبذلها الآباء وأولياء الطلبة الذين يتابعون دراستهم في هذه المؤسسات رغم جهودهم ورغم ما يتحملونه من طاقات ومن مصاريف لضمان تعليم جيد لأبنائهم في هذه المؤسسات ولضمان ولولوج عالم الشغل بعد إنهاء دراستهم رغم كل هذا الملاحظ السيد الوزير أنه هؤلاء المتخرجون من هذه المؤسسات التعليمية الخصوصية الجامعية طبعا يجدون أنفسهم أمام عدة مشاكل وأمام صعوبات إدارية وتعقيدات إدارية عديدة عند الإقبال على طلب معادلة شهاداتهم أو الاعتراف بها رسميا لولوج عالم الشغل.

فبناء على كل هذا أصبح هؤلاء الطلبة أو أصبح هذا المشكل يعني مشكل الاعتراف ومشكل معادلات شهاداتهم بشهادات التعليم الجامعي الخصوصي أصبح يشكل انشغالا كبيرا لهم ولآبائهم، لذلك لكل هذا يأتي سؤالنا عن التدابير التي تنوون السيد الوزير القيام بها لتبسيط مساطر المعادلة ومساطر الاعتراف الفوري بالشهادات التي تسلمها هذه المؤسسات الجامعية التابعة للتعليم الخصوصي وهلا أمكن الإسراع في إيجاد حل يطمئن هؤلاء الطلبة وآباءهم على شهاداتهم والاعتراف الفوري لهم بشاداتهم ومعادلتها بشهادات التعليم العمومي؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد كاتب الدولة.

السيدة كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلف بمحاربة الأمية وبالتربية غير النظامية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة المستشارين،

أود أن أشكر أولا السادة المستشارين على سؤالهم المهم وهو يعبر حقيقة عن ما يخالج عدد من الطلبة والآباء الذين لهم أبناء في التعليم الجامعي الخصوصي، وأشير كذلك إلى أن القانون رقم 00-01 المتعلق بتنظيم التعليم العالي نص في أربعة مواد 51، 52، 53، 54 على مجموعة من الإجراءات التي ستمكن مؤسسات التعليم العالي الخاص بعد استجابتها لمجموعة من الشروط التي ستحدد بنصوص تطبيقية من الاستفادة من معادلة الشهادات التي تسلمها هذه المؤسسات مع الشهادات الوطنية للتعليم العالي.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

يمكن تلخيص المراحل التي تمر منها مؤسسات التعليم العالي الخاص من أجل الحصول على اعتماد المسالك أو الاعتراف بالمؤسسات أو المعادلة لشهادتها كما ورد في المواد المذكورة أعلاه فيما يلي:

بعد الترخيص لمؤسسات التعليم العالي الخاص بفتح أبوابها كمرحلة أولى وبعد اكتسابها لتجربة في ميدان التعليم العالي الخاص يمكنها الحصول على اعتماد مسلك أو عدة مسالك للتكوين باقتراح من لجنة تنسيق التعليم العالي الخاص المنصوص عليها في المادة 61 من القانون 00-01وذلك بناء على ملف تتقدم به المؤسسة إلى هذه الوزارة لهذا الغرض، ويمكن آنذاك لحاملي الشهادات التي تتوج مسالك المعتمدة المطالبة بمعادلة للشهادات المسلمة في هذه المسالك مع الشهادات الوطنية وبعد ذلك تحظى المؤسسة التي أبانت عن جدية ونشاط من التكوين وبعد اعتماد جميع مسالك التكوين بها باعتراف الدولة بها، وذلك بعد إبداء كل من اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي المنصوص عليها في المادة 81 من القانون 00-01 ولجنة تنسيق التعليم العالي الخاص رأيهما في الموضوع.

وهكذا فان الشهادات المسلمة من طرف مؤسسات التعليم العالي الخاص التي حظيت باعتراف الدولة يتم التأشير عليها من طرف رئيس الجامعة، وبعد ذلك يتم معادلتها مع الشهادة الوطنية.

والجدير بالذكر في هذا الصدد أنه قد نظمت في تاريخ 24 يناير 2005انتخابات ممثلي قطاع التعليم العالي الخاص في لجنة تنسيق التعليم العالي الخاص تطبيقا لقرار وزير التربية الوطنية وتكوين الأطر والبحث العلمي الذي صدر في 31 غشت 2004 المتعلق بتحديد شروط وكيفية انتخاب الممثلين القانونيين لمؤسسات التعليم العالي الخاص بهذه اللجنة، وستنكب هذه اللجنة أو لجنة تنسيق التعليم العالي الخاص بعد تشكيلها على دراسة جميع القضايا المتعلقة باعتماد مسالك التكوين والاعتراف بمؤسسات التعليم العالي الخاص ومعادلة الشهادات المسلمة لخريجيها، وانعقد أول اجتماع يوم فاتح أبريل 2005 وأسفر عن إنشاء ثلاث لجان فرعية لمتابعة كل ما يتعلق بقطاع التعليم العالي الخاص، اللجنة الفرعية للترخيصات ومتابعة التقييم واللجنة الفرعية للشؤون القانونية واللجنة الفرعية للأخلاقيات وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، هناك تعقيب السيد المستشار، السي أشن تفضل.

المستشار السيد عبد الرحمن أشن:

شكرا السيد الرئيس

السيد الوزير، في الحقيقة السيد الوزير أنني استمعت بإمعان كبير لجوابكم حول هذا الموضوع ولكن لا أقول شيئا مبالغا فيه، إن قلت أنني بقيت في نفس الحيرة التي كنت عليها قبل السؤال لست أنا فقط، بل الحيرة التي يعيشها، الحيرة الحقيقية هي حيرة هؤلاء الطلبة الذين يتابعون دراستهم في هذا التعليم وآباؤهم، كنت أنتظر من جوابكم السيد الوزير أن ينصب الجواب بالأساس حول مسألة محددة بالضبط حتى نتمكن من إخراج هؤلاء الطلبة وآباؤهم من الدوامة التي يعيشون فيها، أما الجواب الذي استمعنا إليه فهو مجموعة إجراءات ومساطر حقيقية تضمنها ميثاق التربية والتكوين ولكنها لا تخرج اللي هؤلاء الطلبة، ولا آباءهم من الحيرة، حنا اللي بغينا السيد الوزير واللي بغاوه الطلبة ربما العديد منهم يتصنت لنا الآن هو أنهم خصهم يعرفوا المدارس الجامعية الخصوصية المعترف بها من طرف الدولة اللي أعطتها ترخيص بطبيعة الحال وتواجدهم فيها خص بعد ما يتخرجوا يكون تعليمهم وشهادتهم معادلة مع شواهد التعليم العمومي ومعترف بها ليس أنه حتى كيخرجوا عاد يدخلوا في دوامة سير وأجي مابين وزارة التعليم العالي والأمانة العامة للحكومة واحد العدد ديال ضياع الوقت اللي كيدخلوا فيها الطلبة ديالنا لما يتخرجوا كيبقاو في ما بين الأمانة العامة للحكومة ووزارة التعليم العالي فيما يتعلق بمعادلة شهادتهم.

حنا بغينا مثلا وزارة التعليم تسطر مجموعة من المؤسسات الجامعية التابعة للتعليم الخصوصي تقول أن هذه شهادتها معترف بها ما عندها إذا كنا نثق فيها، إذا ماكانتش وزارة التعليم العالي تثق في هذه المؤسسات وتتحفظ في إمكاناتها بالنسبة للامتحانات التي تنظم لهاذ الطلبة ما فيها باش تمشي وزارة التعليم العالي هي اللي تشرف على هذه الامتحانات، بحال اللي كيدار في الباكالوريا مثلا ولكن أن نلقي بعبء عجز الوزارة على عاتق الآباء والطلبة هذا هو اللي كاين الآن، عدد من الطلبة ضايعين تيخرج يأخذ شهادته كيبغي يمشي يخدم شغلو كيبقى ما بين الأمانة العامة للحكومة ووزارة التعليم العالي للاعتراف بهذه الشهادة واش قرا قدا ديال الدروس، واش عدد الساعات اللي قراها كاينة هاذ الشي كلو في نظرنا حنا خصو يتدار طيلة متابعة في ذاك الوقت اللي كيدرس في الطالب في المؤسسة ماشي حتى يسالي أجي نشوفوك شحال كنت كتقرا ديال الساعات في التعليم.

هذا هو اللي قصدنا من سؤالنا السيد الوزير وبغينا الله يجازيكم بخير إذا كاين شي حد في الوزارة اللي غادي ينكب على تبسيط هذه المشاكل لأنه انشغالات حقيقية للطلبة وللآباء لأن كيصرفوا الأموال ديالهم على أولادهم باش يكونو هم ولكن في التالي ما كيعرفوش فين غادين يمشيو.

شكرا السيد الرئيس مع الأسف هذا موضوع خصنا ناقشوه على مستوى اللجنة ماشي في ثلاثة دقائق واسمحوا لنا إذا....

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الاطر والبحث العلمي، المكلف بمحاربة الأمية وبالتربية غير النظامية:

كإجابة سريعة على تساؤلات السيد المستشار المحترم أقول أنه حفاظا على مصالح هؤلاء الطلبة وآبائهم فإنه من الضروري احترام هذه الإجراءات وهذه المسطرة لضمان جودة التعليم الجامعي الخصوصي وما قلتموه بخصوص أن تتوفر على لائحة فيها المؤسسات المعتمدة والمسالك المعتمدة فهذا بالضروري سنصل إليه وسوف يسهل مأمورية

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

الأباء والطلبة.

السيد رئيس الجلسة:

قريبا إن شاء الله، نشكر السيد كاتب الدولة على مساهمته في هذه الجلسة وننتقل إلى قطاع الفلاحة من جديد، السؤال الأول موجه للسيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري حول حماية الغابات للمستشارين المحترمين السادة بلحاج الدرمومي، بوسلهام بيتة، عمر ادخيل، الحسن أكوجكال، عبد العزيز لقريعة، أحمد الجوهري، عبد الرحيم الشرقاوي.

المستشار السيد بوسلهام بيتة:

شكرا السيد الرئيس

السادة الوزراء

اخوتي، اخواني المستشارين

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، تلعب الغابة أدوارا مهمة على المستويين البيئي والاقتصادي، ويلعب الإنتاج الغابوي وظيفة طاقية وعلفية ورعوية لا يستهان بها بالنسبة لسكان الأرياف، إلا أنه يلاحظ إضافة إلى تراجع عملية التهيئة أن المجالات الغابوية آيلة إلى الاندثار بسبب الاستغلال العشوائي وضعف عمليات التشجير، إضافة إلى الحرائق وغيرها من العوامل الطبيعية التي تتسبب في اندثار الأشجار.

لذلك نتقدم إليكم السيد الوزير بالأسئلة التالية:

1 -ما هي إستراتيجية الحكومة في مجال تحسين المشاتل وتنمية الموارد الغابوية ؟

2 -ما هي التدابير الجديدة التي اتخذتها الحكومة لمحاربة الحرائق وعوامل التعرية ؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

بطبيعة الحال كما جاء في سؤال السيد المستشار أن الغابة تلعب أدوارا متعددة في تنمية الاقتصاد القروي، الغابات المغربية الآن مساحتها ما يفوق 9 مليون هكتار وهو قليل لأن هناك تراجع، المساحة أكبر من هذا والمجالات التي تدخل وتنعشها الغابة لا مجال لفكرها لأن هي متعددة ومعروفة ولكن تعرف هذه الثروة الغابوية عدة مشاكل نظرا للضغط المتزايد على الثروات الطبيعية وكذلك ما يتعلق بالاستغلال المفرط والرعي الجائر، بحيث أن اليوم هناك حتى في الحالات العادية بدون جفاف، بدون أي شيء هناك عدد القطيع الذي يتواجد داخل الغابة أو على ضفاف الغابات يفوق ثلاث أضعاف ما يمكن أن تتحمله هذه الغابة، لكن الحكومة واعية، بهذه الأهمية وهذا ما جعل صاحب الجلالة نصره الله أنه أسند هذا القطاع إلى مندوبية سامية تحت إشراف مباشر للسيد الوزير الأول.

• كيفما كان الحال لمواجهة الظروف فهناك عدة برامج ومخططات انطلقت منذ 1995 وآخرها هو المخطط العشري 2005-2014 الذي يسعى إلى إعادة غرس عدد من الهكتارات من الأشجار وهو برنامج يدخل في إستراتيجية متوسطة المدى، بحيث أن هناك توزيع على كل مديرية جهوية لتكون المراقبة أسهل والتتبع أسهل كذلك.

والى جانب هذه العملية للتشجير التي هي مهمة هناك عملية تحسيس السكان والجماعات لأن في هذا الباب كذلك لا تنفع المراقبة وحدها وهي موجودة والزجر موجود لكن لا بد من التحسيس وهناك كذلك برنامج يتعلق بالحرائق التي تقضي سنويا على 3000 هكتار تقريبا في المتوسط وهذا البرنامج يعني بالتوعية والتحسيس كذلك بالتخفيف من كثافة الكتلة النباتية داخل الغابة والقابلة للاشتعال وبتقوية التجهيزات البشرية والمادية التي يمكن أن تستعمل في هذه الحرائق وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، ليس هناك تعقيب ؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد بوسلهام بيتة:

شكرا السيد الوزير على هذه المعطيات التي أعطانا بها كما نشكر بأن هذا التقويم اللي كيتزودونا به على أنها مستعدة، الآن كنشفوفو غابة المعمورة اللي هي الآن تغني بمادة الفلين وهي أشجار البلوط هذه مدة ما يزيد على خمسة عقود لك لم نر أثرا لتجديد هذه الأشجار. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس، بالفعل السيد المستشار المحترم إلا أن غابة معمورة أعتقد أن غابة الفلين بصفة عامة لا يجب أن نأخذها كمقياس، فهناك مجهود كبير الآن ودراسات وأبحاث لأن الفلين كما تعلمون هناك مشاكل لإعادة غرسه ونباته، والآن تغلبنا ولله الحمد بفضل البحوث الموجودة وهناك مجهود كبير كذلك يقع في هذه الغابة ربما سيعطي أكله في السنين المقبلة القريبة إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موجه إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري حول مكافحة التصحر بالمناطق الجنوبية الشرقية للمملكة للمستشارين المحترمين السادة محمد بلحسان، علي سالم الشكاف، يحيى يحيى، سيداتي الشكاف، إبراهيم السالمي، محمد

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

البطاح، الحو المربوح، الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدتان، السادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير، إن فترات الجفاف المتتالية التي عرفها المغرب في العقود الأخيرة قد أدت كما تعلمون إلى تفاقم ظاهرة التصحر بالمناطق الجنوبية الشرقية للملكة نتيجة الظروف المناخية القاسية لتلك المناطق. وكما لا يخفى عليكم السيد الوزير فإن هذه الظاهرة تخلف أضرارا اقتصادية واجتماعية تنعكس آثارها السلبية على المواطنين، بل لقد أصبحت تهدد التوازنات البيئية الأساسية وهو الأمر الذي يفرض علينا مواجهة هذه الآفات ومالها من عواقب وخيمة عبر اعتماد إستراتيجية شمولية من أجل تحقيق تنمية متكاملة لهذه المناطق قصد تحسين مستوى عيش سكانها والحفاظ على الواحات التي تزخر بها والتي تعتبر من أكبر وأجمل واحات النخيل في العالم.

لذلك فإننا نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات والتدابير التي تتخذها وزارتكم للقضاء على هذه الظاهرة أو محاصرتها على الأقل حتى نتمكن من الحد من آثارها وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم، بالفعل هناك وهذا نعيشه في بلادنا كما هو معايش في عدد من المناطق هناك زحف للتصحر في عدد من المناطق وخصوصا الجنوبية الشرقية والعوامل بطبيعة الحال هي مرتبطة بالتقلبات التي يعرفها الطقس والتي نعيش خلال هذه السنة ظاهرة من ظواهرها ومنذ سنوات والمغرب يواجه هذه الوضعية وانطلقت عمليات ومخططات للحد لا أقول لوقف هذه الظاهرة لأن ما أعتقد أنها في متناول المجهود البشري لكن للحد منها نعمل على جهتين، فأولا هناك مجهود فيما يتعلق بتوفير أو استظان السكان وحماية مواردهم المعيشية وخصوصا فيما يتعلق بالواحات، فيما يتعلق بالنخيل الذي يعرف كذلك أن هناك نقص وتضرر لهذه الشجرة لسببين: التصحر من جهة في هذه السنوات الأخيرة لكن كذلك مرض البيوض ونقوم بعملية مندمجة منذ كما قلت 96 بتعاون منظم مع عدة أجهزة من الأمم المتحدة، وهناك في هذا الإطار كذلك تعبية المياه لأن لابد لمحاربة الجفاف من تعبية كل المياه الموجودة وبدون ذكر كل ما أنجز، فهناك أعتقد عبر سدي الحسن الداخل والمنصور الذهبي محاولة سقي 28 لكن هي مجهزة، لكن عندما نقول مجهزة لابد أن يكون الماء في السد ونحن نعرف هذه السنوات مثلا الغالب الله يعني السد مافيهش، هناك كذلك قنوات لتحويل المياه ما بين الأحواض وهناك كل ما يتعلق بتوزيع الشجر أي النخيل الذي يتحمل أو يقاوم مرض البيوض.

والمحور الثاني للعمل فهو يتعلق بما نسميه محاربة ظاهرة زحف الرمال وتقوم به المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، بحيث أن هناك عدة عمليات منها ما يتعلق بغرس بعض النباتات التي تثبت الكثبان الرملية، فيها ما يتعلق بخلق محميات لمحيط الواحات إلى غير ذلك، لكن اللي بغيت نقول أن هناك عمليتان فعلا إيقاف زحف الرمال لكن ما هو أهم وأوصى به جلالة الملك، خصوصا في زيارته للأخيرة إلى إقليم ورزازات وزاكورة، وهو العناية بالواحات بالسكان بالمناخ الخاص بهذه المناطق ونحن نعمل في هذا الإطار وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد المستشار لكم الكلمة.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا، السيد الرئيس، أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الوزير على التوضيحات وهذه المعلومات التي تقدم بها وبهذه المناسبة وبكل إخلاص نشيد بالإرادة الواضحة السيد الوزير والصادقة التي عبرتم عنها دائما لمواجهة هذه الآفات كما نتوجه بجزيل الشكر للمصالح الخارجية لوزارتكم والتي تقوم بمجهودات جبارة، لمواجهة هذه الظاهرة رغم ضعف الإمكانيات المادية وقساوة الظروف في هذه المناطق، ولكننا السيد الوزير مع ذلك نطالب ببذل المزيد من الجهد، كما نؤكد بالأساس على ضرورة استمرارية هذه المجهودات وجعلها ذات صبغة دائمة ومتواصلة لأن زحف الرمال لم يتوقف ولأن مستقبل الواحات التي تشكل مصدر عيش السكان المتشبثين بأرضهم قد أصبح مهددا بهذه الظاهرة وبتوالي لا سنوات بل عقود الجفاف الذي استقر في هذه المناطق منذ السبعينات.

نقطة أساسية أخرى السيد الوزير لكي نساعد السكان على الاستقرار في واحاتهم والحد من الهجرة القروية يجب بدل مجهودات مضاعفة خصوصا ببعض المناطق التي لم تستفد أو لم تستفيد كما يجب من برنامج وزارتكم لمحاربة هذه الآفات وعلى سبيل المثال ناحية ما بين كلميم وتنجداد وما بين ملعب والجرف وما بين اكنيف والريصاني إلى غير دلك من المناطق الأخرى المهددة بزحف الرمال والتي تكاد تقطع فيها الطرق بسبب زحف هاته الرمال.

نقطة ثالثة أيضا السيد الوزير، نؤكد على ضرورة إيجاد وتبني إستراتيجية خاصة مدروسة ومدققة وواضحة لإنقاذ هذه الواحات التي تشكل إلى جانب أهميتها التاريخية والثقافية والمعمارية السبب الرئيسي لبقاء هؤلاء السكان بأماكنهم، كما نطالب بتبني برنامج خاص ونكرر برنامج خاص السيد الوزير ومضبوط لإنقاذ الواحات كما أشرت التي ليس لها موارد مائية أو لديها موارد مائية قليلة جدا والتي أصبحت مهددة بالإضافة إلى زحف بنذرة المياه وينهى على سبيل المثال لا الحصر واحة تنجداد وملعب وأنيف وعرب الصباح زيز والريصاني

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

ونواحف إلى غير ذلك من الواحات التي لا تقل أهمية في الأقاليم الجنوبية الشرقية الأخرى كورزازات وزاكورة وفكيك.

وإذا سمحتم السيد الوزير نغتنم هذه الفرصة لنطالب الحكومة مجددا وبإلحاح بتحرير الشطر الثاني من البرنامج الوطني لمحاربة آثار الجفاف الذي للتذكير انتهى العمل بشطره الأول منذ سنة 2003 وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

ننتقل إلى السؤال الموالي حول التحديات التي يواجهها القطاع الفلاحي للمستشارين المحترمين السادة سعيد التدلاوي، محمد اطريبش، عادل المعطي، محمد العقاوي، الميلودي عفوت، عبد السلام أحدوش، أحمد الذيبوني، محمد هلال، محمد السالمي، أحمد الكور. الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد سعيد التدلاوي:

شكرا السيد الرئيس. غير نظرا لأهمية الموضوع واتفقنا مع السيد الوزير الآن أنه لا يرى مانعا أن يكون هذا السؤال سؤالا محوريا حتى يشارك فيه الجميع ويكون عندنا متسع من الوقت باش يجاوبنا حتى هو كذلك على عدد من الأسئلة ولهذا نلتمس من الرئاسة العمل على تأجيل هذا السؤال للفترة اللي غادي نشوفوها مع السيد الوزير يكون رهن إشارة المجلس باش يجي يجاوبنا على هذا السؤال وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار طلبكم يسير مع النظام الداخلي، سيعمل المكتب على إعادة برمجته. الآن ننتقل إلى مشروع السقي بمنطقة دكالة عبدة للمستشارين المحترمين السادة محمد الخضوري، أبو بكر عبيد، عبد السلام خيرات، المحجوب الدبدا، مولاي لحسن الطالب.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد أبو بكر أعبيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

استبشر الفلاحون في المنطقة العليا لعبدة دكالة خيرا مع انطلاق عملية السقي في الموسم الماضي، لكن قلة الأمطار خلال هذا الموسم جعلتهم يقفون على عيوب المشروع في ما يخص تزويد أراضيهم بالمياه، فقد فوجئ الفلاحون بانعدام المياه في القنوات رغم تسلمهم لمواعيد محددة من طرف المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي.

ومن الغريب أن القنوات المخصصة لهذا الغرض مكونة من التربة، مما يعرض المياه إلى الضياع في الوقت الذي اشتدت الحاجة إليه. هذا إضافة إلى أن جل الفلاحين يجبرون على أداء حصتهم من الماء على الرغم من عدم استفادتهم منه نظرا لعدم تواجده بدعوى أن ساعات السقي مسجلة باسم الفلاح على الرغم من عدم استفادته.

هذا ناهيك عن تردد أخبار تفيد أن المكتب الجهوي للإستثمار الفلاحي قد حدد تسعيرة سنوية خيالية لتجهيز الأراضي تتمثل في 4800درهم للهكتار الواحد كل عام على مدى 17 سنة. وفي حالة تطبيق هذا السعر فإن الفلاح سيصبح مطالبا بأداء فاتورة سنوية عن التجهيز وعن سقي الأرض تصل إلى حوالي 6000 درهم عن الهكتار الواحد، وهو ما سيصبح من المستحيل على أي فلاح تأديته أو الاستمرار في استغلال أرضه مهما كان نوع الزراعة التي يمارسها.

وعليه فإننا نسائلكم، السيد الوزير، كيف تفسرون احتساب حصص للسقي على الفلاحين رغم عدم وجود المياه وبالتالي عدم استفادتهم من عملية السقي فعليا؟ ولماذا لم يتم الانتباه إلى صنع قنوات للسقي من الاسمنت عوض الزيادة في ضياع المياه عبر قنوات الطين؟ وما جدوى الاستمرار في طريقة السقي السطحي في منطقة اتضح أن مياهها قليلة وتساقطاتها ضعيفة وتربتها من نوع التيرس التي تتشقق كلما قلت المياه؟ ثم ما صحة الأثمنة الخيالية التي ذكرناها في ما يخص التجهيز والتي ستكون بمثابة النقطة التي ستفيض الكأس وتنتهي بالمشروع برمته إلى الفشل الذريع؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أعتقد أن هذا السؤال قد طرح لعدة مرات هنا في مجلس المستشارين وكذلك في مجلس النواب وهناك لتقريب المجلس الموقر من هذه الإشكالية هناك جوج الحوايج اللي مطروحة، مطروح المشكل الأول هو ديال نوعية نظام السقي اللي معمول به، فعندما كانت الدراسة فطبيعة الحال كانت كميات من المياه موجودة وكان نظام السقي الذي اعتمد آنذاك هو النظام الأكثر اقتصاد لأن التكلفة سنتكلم عليها كذلك لتلعب دورها .ومع هذا منذ 94 وقامت كذلك الوزارة بالشطر الثاني ديال 2700هكتار نظرا لاقتصاد الماء بوضع القنوات المدفونة عوض القنوات العادية، أقول هذا بالنسبة للقنوات وليس ترابية القنوات، الترابية التي يتحدث عنها ولاشك السيد المستشار هي القنوات التي هي ملك المزارع يعني داخل ضيعته وهذا بطبيعة الحال نقوم بتحسيسه بتشجيع بإعطاء إعانات لاستعمال وسائل أخرى، أما القنوات العمومية، القنوات اللي كتجيب الماء ما أعتقد أنها مدفونة على الأقل حسب المعطيات ومشيت أنا زرت هذا الإقليم ولكن يمكن لنا نعاودو نوقفو عليه.

كيفما كان الحال المشكل اللي مطروح أساسي هو التكلفة اللي

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

قانونيا محسوبة على هذه الأراضي اللي هي 4800 درهم لهكتار على 17 عام أو 48ألف درهم في دفعة واحدة للهكتار بعني الجواب اللي أعطيت ومازال أعطيه هو أن جوج ديال الحوايج تطبيق القانون اليوم هاد الشي اللي كيعطي، القانون هاد الشي اللي فيه يقول بأن عندما يكون السد يحتسب الماء المخصص للسقي تنحيدو منه ما هو كهرباء وتنحيدو منه ما هو شروب وبالطبع سيساهم الفلاحون بنسبة معينة وهاد الشي اللي كتعطي الان كاين مشكل اجتماعي فعلا، هذا شغل آخر، مشكل اجتماعي نشوفوه واش الناس ديال هاد المنطقة نظرا لقلة الماء، نظرا للمزروعات اللي تيعملوها اليوم، نظرا اللي تيقوموا به واش هم قادرين أو ماشي قادرين؟ هذا شغل آخر ولكن علاش 4800، هذا هو القانون وهدا هو الحساب، هنا يعطي 4800 لأن تكلفة السد مع تكلفة القنوات مع تعرفون كاين واحد القناة ديال ماعرفتش شحال من كيلومتر مدفونة هذا كله يعطي هاد الحساب.

الان حنا تندرسو كيفاش يمكن لنا فعلا نخفظو على هاد الناس لأن ما يمكنش يتحملوا فعلا هاد القدر واحد العدد منهم وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد أبو بكر عبيد:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الإيضاحات القيمة ديالو، غير بالنسبة لهاذ الموضوع اللي جاء على لسان السيد الوزير بأنه عدة مرات تطرقوا له الإخوان، سواء في البرلمان أو في المستشارين كيدل على أن الأمر مهم جدا وجل الفلاحين كيعانوا من هاد الحالة وخصوصا هاد التسعيرة اللي كتقول 4800 والواقع هاد التسعيرة إذا طبقت في حق الفلاحين كل الفلاحين غادي يهاجروا الصراحة هي هادي لأن عملية حسابية عندو واحد 15ألف درهم هادي من نقطة الانطلاق، يالله يعطيوه زريعة الشمندر ويعطيوه المواد الكيماوية عندو 15 ألف درهم، أشنو الربح ديالو إذن خصو يعود يبيع من الأرض، إذا عندو شي أرض بورية مثلا ويعاود يخلص هاد التجهيز، بكل صراحة السيد الوزير إذا هاد التسعيرة طبقت الفلاح صافي الله يرحمو الواقع هو هذا وشكرا السيد الوزير دون أن أطيل عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس أعتقد ليس هناك خلاف أنا أقول غير باش نحيدو اللبس بأن 4800 ماشي جزافية، ماشي طاحت من السماء هي عملية ولكن ومازال لم ينطلق بها العمل، كتعرفوا بأن باقي الآجال ماوصلش، الآن مع الوزارة المكلفة بالمياه ووزارة الفلاحة، نحن ندرس هذه الحالة ولاشك أن الحكومة ستتخذ الإجراءات التي لن تكون مضرة بالنسبة للمزارعين في هذه المنطقة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا باسمكم جميعا أشكر السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية على مساهمته في هذه الجلسة وننتقل إلى قطاع وزارة المالية والخوصصة بسؤال.... إذا سمحتم السيد وزير المالية.... كاين سؤال طلب سحبه وهو الفوارق الصارخة بين أجور الموظفين... كاين سؤال ثاني إستراتيجية المؤسسات المالية الدولية اتجاه المغرب2009 2005 للمستشارين المحترمين السادة خليد العلمي لهوير، محمد العشاب، محمد المرس، أحمد الزايدي، محمد بورمان، الادريسي عمر، عبد المالك أفرياط، اعمر اجمايلي، مصطفى الشطاطبي، محمد لشكر، محمد دعيدعة، احمد أخميس، تفضل السيد الوزير لأنه سحبت بعض الأسئلة.... تفضل السيد الوزير، لكم الكلمة السيد المستشار، الحكومة حاضرة في شخص السيد وزير المالية والخوصصة.

المستشار السيد خليد العلمي لهوير:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدتان والسادة المستشارون المحترمون،

بطبيعة الحال الفريق الكونفدرالي كما تقدمت في بداية هذه الجلسة بأنه سبق أن طرح هذا السؤال آنيا لكن لحد الساعة ما عرفناش الأسباب لعدم التعامل معه كسؤال آني، خاصة السؤال المطروح أيضا على السيد وزير المالية لأن الحكومة أيضا تقبل أو ترفض التعامل مع الأسئلة الآنية. فهذا السؤال محوره هو إستراتيجية المؤسسات المالية خاصة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، إستراتيجية اتجاه المغرب وخاصة البرنامج الأن المتداول مابين فترة2009 2005.

بعد الدورة الربيعية لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي المنعقدة خلال منتصف أبريل الماضي بالولايات المتحدة الأمريكية، والتي شاركتم فيها، السيد الوزير، إلى جانب عدة وزراء للمالية، وتناولتم إضافة إلى مواضيع أخرى، الوضعية الاقتصادية لبلادنا، بعد ذلك قام وفد من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي بزيارة مشتركة إلى بلادنا في نهاية أبريل 2005، حيث عقد عدة لقاءات مع الحكومة ومع فاعلين اقتصاديين واجتماعيين لتقييم نتائج ما يسمى بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة من طرف الحكومة مع إعداد مشروع P.A.S أو C.A.S أو ما يصطلح عليه برنامج التقويم الهيكلي أو القطاعي، ودلك لمعالجة العجز الاجتماعي الذي تعرفه بلادنا وعلى رأسها آفة الفقر، علما أنه سبق لعدة تقارير أن ركزت عليه وعلى أسبابه البنيوية وعلى انعكاساته الاجتماعية وأكد عليه خطاب جلالة الملك والمبادرة الوطنية حول التنمية البشرية.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

إن هذا البرنامج الملي، ونستحضر هنا تدخلنا في مناقشة القانون المالي لسنة 2005طرحنا السؤال على الحكومة واش ماكاينش حلول وطنية انطلاقا من الواقع الوطني هل ستستمر الحكومة في إتباع التوجيهات المملاة من طرف المؤسسات المالية والمغاربة أيضا لازالوا يتذكرون النتائج الكارثية لبرنامج التقويم الهيكلي الذي تم تطبيقه خلال الثمانينات.

لكل هذا نسائلكم السيد الوزير:

1 ما هي نتائج هذه الاجتماعات التي تمت مع هاته المؤسسات المالية الدولية، علما أن السياسة تلعب دورا كبيرا في منح القروض؟

2 ما هي حقيقة هذه المشاريع على مستوى المضمون وخاصة الجانب الاجتماعي وجانب التنمية البشرية؟

3 ما هي قيمة هذه القروض التي ستمنح للمغرب لتطبيق هاته التوجيهات، علما كما قلت بأنه هناك الآن كان من قبل عنصر أو مقاربة اشتراطية بمعنى أن المؤسسات تشترط تغيير بعض القوانين وتمر من البرلمان وعملية تحرير مجموعة من القطاعات إذن عنصر الاشتراطية الآن انتقل إلى عنصر الانتقائية؟

4 هل ستعمل الحكومة فعلا على تطبيق هذا البرنامج، علما أنه بالفعل تمت المصادقة عليه في المجلس الإداري للبنك العالمي خلال هذا الشهر(ماي)؟

هل الحكومة قامت بتقييم موضوعي للبرنامج السابق 2001-2004 ؟ ما هي قيمة القروض؟ واش بالفعل تم استعمالها بآليات سليمة وعميقة ومستديمة؟ وما هي النتائج، خاصة نحن نعرف ثقل وانعكاس المديونية على التنمية وعلى النمو بصفة عامة؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد فتح الله أولعلو وزير المالية والخوصصة:

بسم الله الرحمن الرحيم أولا وقبل كل شيء أريد أن أشكر السادة المستشارين المحترمين الذين تقدموا بهذا السؤال المهم جدا بطبيعة الحال ويتعلق بإستراتيجية التعاون مع بعض المؤسسات الدولية وخاصة البنك العالمي، ماشي لابد يكون سؤال آني لأن هذه مصاحبة ستدوم خمس سنوات وفي الخمس سنوات من 2005 إلى 2009، فلذلك كما قلتم البنك العالمي كان عندو زيارة هنا ماشي مشتركة مع صندوق النقد الدولي لأن كل واحد خدام لوحده التقوا في نفس الشهر، ما تلاقاوش هنا، ما تشاوفوش ما بينهم ولكن هذا شيء طبيعي.

وهذه الاتفاقية واللي زكاها الآن المجلس الإداري للبنك العالمي هي ناتجة على أنه هو يدعم الإستراتيجية التي قررت الحكومة.

الحكومة قررت إستراتيجية قدمت أمامكم في مجلس البرلمان، أعادها أول أمس وسيعيدها أمامكم السيد الوزير الأول والبنك العالمي بطبيعة الحال يعتبرها بأنها إستراتيجية مفيدة جدا وينخرط فيها وهده الإستراتيجية هي:

-1 التحكم في الإطار الماكرو اقتصادي ولكن بالأساس الإصلاحات اللي ما عندي علاش نطول عليها وفي هذا الإطار كاين موقفنا في النقاش معهم هو أن إمداداتهم تكون عندها تكاليف محدودة جدا وطبعا هذا العمل معهم ماجاش غير هكذا، طبعا كانت مذاكرة، ولكن كان أول شيء هو لقاء ما بين الرئيس ولفونسون وصاحب الجلالة بطنجة ومن بعد كان يوم دراسي بين الحكومة والوزير الأول ومجموعة من الوزراء والبنك العالمي وترأسها كذلك السيد ولفونسون ومن بعد كان نقاش اللي دام في هاد السنتين، أخدا بعين الاعتبار ما جدث في المغرب وهو تقريبا ما قدمه السيد الوزير الأول في مجلس النواب وما سيقدمه أمامكم وكذلك التطلعات اللي عندنا، إذن الإستراتيجية المغاربة اللي تيصاوبوها وهم اللي حددوها وأهميتها هي اللي تجعل بأن البنك العالمي يعتبرها أساسية. طبعا لما اجتمع المجلس الإداري أخيرا الحظ جاء أنه الاجتماع وقع غداة الخطاب الملكي فهو كذلك انخرط ونوه بالمبادرة الملكية المتعلقة بالتنمية البشرية. هذه الوثيقة ديال البنك العالمي اللي تحدد فيها الدعم المالي اللي مستعد باش يعطيها وهي مرتبطة بأربعة نقط:

1 تحسين التنافسية ومناخ الاستثمار من خلال الإصلاحات والاستقرار الماكرواقتصادي.

2 تمكين الفئات الفقيرة والمهمشة من الخدمات الأساسية وهدا مرتبط كذلك بالمبادرة اللي ذكرنا جميع.

3 - تحسين فعالية قطاع التعليم والتكوين.

4 -تحسين تدبير الماء وحصول الساكنة على خدمات الماء الصحي كذلك.

إذن في هذه الإستراتيجية للبنك العالمي مستعد باش في هاد السنوات يعطي ويمدنا ب250 مليون إلى 350 مليون دولار سنويا. طبعا هذه الوثيقة تتكلم على الماضي وبالفعل تقول بأنه التجربة أو تنفيذ إستراتيجية 2001-2004 معه كانت أدت إلى قروض تقريبا 80 مليون دولار هي في الواقع أقل مما كانوا ينتظرون. المغرب هو الذي يقرر في آخر الأمر ما هي حاجياتنا في التمويل، ثم تبين بأنه بصفة عامة النتائج التي كانت مقررة كانت 17 فنفذ منها 14 وخاصة بالنسبة للبنية التحتية في العالم القروي وعصرنة الإدارة وكذلك إصلاحات التعليم.

بغيت أنا أقول كذلك وأشكركم على الكلمة التي قلتم أنه لا علاقة أبدا بين إستراتيجية التعاون هذه مع البنك العالمي وما كان يسمى بسياسة التقويم الهيكلي في سنة الثمانينات لا في الموضوع ولا في الشكل ولا في الإطار. أولا تلك السياسة للتقويم كانت مع صندوق النقد الدولي اللي كتكون فيه شروط واللي توقفت في 93 وكانت إعادة الجدولة وكانت فيها واحد العدد ديال الحوايج البنك العالمي ماشي شغلو. ثانيا كانت هي تصاحب المغرب للخروج من منغلق الاختلالات، الآن المغرب ما بقاش عندو اختلالات المغرب أصبح في الإصلاحات يجب أن يصاحب في الإصلاحات وفي خلق شروط تنمية سريعة ومعنى هذا يؤدي بي إلى

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي بالفعل زار المغرب زيارة عادية كما يزور كل البلدان العضوة فيه لأنه ما عندنا أي علاقة مؤسسية بصندوق النقد الدولي منذ 93 ولكن هو مطالب حسب الفصل 4 من ميثاقه أنه يشوف كاين في جميع البلدان وزار المغرب وأصدر بعد ذلك بيان بل أكثر من هذا جاء حتى المدير العام للصندوق وبينوا على الارتياح ديالهم لتطور الأوضاع في المغرب في نفس الوقت بطبيعة الحال يطالبون باش المغرب يعمل على خلق شروط تنمية مستديمة وسريعة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب السيد المستشار.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

شكرا السيد الرئيس. على أي التقارير اللي تنعرفوها واللي نطلع عليها ديال المؤسسات تقول كاين اختلالات. مسألة الإطار الماكرو اقتصادي نتائجها الآن على المستوى الاجتماعي الجميع عارفها وما الخطاب الأخير لصاحب الجلالة إلا تأكيد لهذه الاختلالات والتهميش والإقصاء. فأيضا المسائل اللي سمعنا على أنه غايب جانب الإصلاح الإداري اللي كنعرفو التقرير الأخير لما كينزي جزء من الضعف للتنمية الاقتصادية ديالنا راجع بالأساس لغياب الإصلاح لإدارتنا، أيضا لم يشر السيد الوزير في رده على نسبة الفائدة لهده القروض لأن بغينا نعرفوها كذلك وعلى سبيل المثال لا الحصر أنه مجموعة من المشاريع اللي كاين الإعداد لها الآن ولم تتم الإشارة إليها غادي نذكر بها بسرعة كاين:

أولا، مصادقة المجلس الإداري للبنك العالمي يوم 8 فبراير 2005 على قرض بمبلغ 80مليون دولار لتمويل دعم برنامج إصلاح المنظومة التربوية.

ثانيا، مشروع الماء الصالح للشرب والتطهير بالعالم القروي بقرض مبلغ 400مليون دولار أمريكي وتبلغ قيمة هذا المشروع 60 مليون دولار.

ثالثا، مشروع التنمية القروية المندمجة بمبلغ 10 مليون دولار أمريكي في حين أن القيمة الإجمالية لهذا المشروع هي 50 مليون دولار أمريكي.

رابعا، مشروع المفاعل الحراري، الشمسي projet de centre ter-mosolaireالذي يعرف هبة وهنا كاين أيضا هبة ديال 50 مليون دولار، في حين أن التكلفة الإجمالية لهدا المشروع هي 190 دولار أمريكي، إضافة إلى المصادقة في 19ماي الحالي من طرف البنك الدولي على دعم خطة التنمية اللي هي في 2005-2009 مبلغ 300 مليون دولار سنويا. إلى غير ذلك من المشاريع والقروض اللي ماتمش.

ولكن نظرا لضيق الوقت وما يتطلبه الموضوع من نقاش عميق وإحاطة المؤسسة التشريعية بكل المعطيات والتوضيحات نظرا لارتباط هذا الموضوع بمستقبل المغرب والمغاربة ولما سيكون له أيضا من انعكاسات سلبية وارتفاع للمديونية الخارجية مع الإشارة أن البرامج وتوصية البنك العالمي بمجموعة من البلدان النامية كانت لها انعكاسات وخيمة وكارثية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهده البلدان وهذا ما يؤكده الخبير الاقتصادي الشهير والحائز على جائزة نوبل جوزيف استيكليت أحد خبراء البنك الدولي والمستشار الاقتصادي للرئيس السابق الأمريكي بيل كلينتون في مؤلفه الأخير: خيبة العولمة، لذلك نقترح عليكم السيد الوزير أن نجتمع في اللجنة المختصة، لجنة المالية للنقاش ودراسة عميقة لهذه القضايا، نظرا لما لها من أهمية على مستقبل المغرب وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة:

لا طبعا أنا أكثر من مستعد باش نمشي أمام اللجنة ونعطيكم كل الإيضاحات والحظ كاين كذلك أنه السيد الوزير الأول غادي يجي أمام مجلس المستشارين وغادي يتكلم لكم على ما عملنا وما نعمل وهذا هو الأساس لأنه الحكومة المغربية هي التي تقرر إستراتيجية العمل ولما تكون إستراتيجية العمل غادية ايجابيا حتى المؤسسات الدولية تساند وتصاحب، طبعا لما يقع في بعض البلدان الأخرى اعوجاج طبعا حتى المؤسسات الدولية تصاحب الاعوجاج هذا هو المشكل. المهم هو منزل المغرب كيف قلنا المغرب كان عندو اختلالات كبيرة مالية وكان ذاك الوقت المؤسسات الدولية للخروج من هذه الاختلالات، هاذيك الفترة تجاوزناها بعقدين الآن حنا في عالم آخر، المغرب الآن يصحح نفسه ويتصالح مع نفسه ويعمل على خلق ظروف تنمية مستديمة وقوية، طبعا عندنا نقط الضعف اللي هي نقط ضعف التخلف والبطالة والقضايا الاجتماعية وعندنا نقط ضعف كذلك بأنه خصنا نخلقو شروط التنمية أكثر بوثيرة أوسع ولكن هنا المتابعة والمصاحبة للمؤسسات الدولية تكون في مستوى آخر، مستوى ايجابي، ماشي مستوى حل المشاكل ولكن مستوى الدفع باش مستوى البلاد يتحسن سنة عن سنة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم وأشكره على هذه المساهمة في هذه الجلسة وننتقل إلى القطاع المكلف بتحديث القطاعات العامة وآخر سؤال حول إعادة انتشار الموارد البشرية للمستشارين المحترمين السادة بلحاج الدرمومي، الحسن قيشوحي، الحسن أكوجكال، كرم محمد سعيد، بوسلهام بيتة، عبد الرحيم الشرقاوي، الكلمة للمستشار السيد الشرقاوي.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء،

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، تعرف بعض الإدارات والجماعات المحلية تكدسا كبيرا في أعداد الموظفين بعد حملات للتوظيف شهدتها بداية التسعينات.

ويوجد من بين هؤلاء الموظفين أطر كفأة وقادرة على العطاء والإنتاج في كثير من المجالات إلا أن انحصارها في الجماعات المحلية والتي تعرف ضعفا في التجهيزات ووسائل العمل يجعل الدولة لا تستفيد من كل طاقاتها. لهدا نسألكم السيد الوزير عن ما يلي:

1 ما هي إستراتيجية الوزارة لإعادة انتشار موظفي الإدارات والجماعات المحلية في المدى القريب والمتوسط؟

2 - ألا تنوون تقديم تحفيزات مادية من أجل تشجيع هذه العملية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد بوسعيد الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارين المحترمين،

طبعا أشكر السادة المستشازين المحترمين على طرحهم لهذا السؤال المهم جدا وللإجابة عليه لابد من التوضيحات التالية:

1 أن النظام الأساسي العام للوظيفة في الفصل 38 مكرر لا يسمح إلا بنقل الموظف من إدارة إلى أخرى، من جماعة إلى أخرى أو من الإدارة إلى الجماعة، ما كاينش نقل من الجماعة إلى الإدارة أولا هناك خلل.

2 أننا وسبق أن ذكرت ذلك عدة مرات لم ننجح ولم نتوقف في عملية إعادة الانتشار، لماذا؟ لسببين رئيسيين أساسيين: الأول أنه هناك تباين في القوانين الأساسية داخل الإدارة كاين 70 قانون أساسي وتباين التحفيزات داخل كل إدارة. ثانيا: عزوف الموظفين على الالتحاق بالمناطق النائية وبالمناطق القروية وتقديم الخدمة العمومية لأهل القرى وأهل المناطق النائية لأن كلشي تيبغي يبقى في المدينة. هذا هو علاش ما نجحناش لحد الآن.

الآن ما نخوض فيه وأنا أتفق معكم، السيد المستشار المحترم، أن إعادة الانتشار تعتبر من الوسائل الضرورية لتحسين تدبير الموارد البشرية وترشيد النفقات العمومية وسد الخصاص في بعض القطاعات خاصة القطاعات، الاجتماعية.

ففيما يتعلق بالتضخم والتكدس داخل الإدارة وداخل الجماعة. داخل الإدارة حنا بدينا في مشروع المغادرة الطوعية اللي بالأساس يهدف إلى التخلص والتقليص من هذا التضخم الواقع والحاصل في بعض الجهات وفي بعض الفئات وفي بعض الإدارات، بالنسبة للجماعات المحلية وكما أعلن على ذلك السيد الوزير الأول في تصريحه الحصيلة أنه سوف توسع هذه العملية لكي تستفيد منها الجماعات المحلية، هذا حل أولي، الحل الثاني أننا غادي نراجعو الفصل 38 مكرر من النظام الأساسي للوظيفة العمومية من اجل إعادة انتشار موظفي الجماعات المحلية إلى الإدارة، سنفتح هذا المجال ديال أنه ينقل من الجماعات المحلية إلى الإدارة.

ولهذا فإن إنجاح عملية إعادة الانتشار بصفة عامة تستدعي التفكير في جملة من الإجراءات والتدابير واللي حنا إن شاء الله غادي نخوضها في القريب العاجل.

1 - إقرار إجراءات تحفيزية لفائدة الموظفين كما جاء في سؤالكم من أجل تغيير أماكن إقامتهم.

2 -إعادة النظر في الإجراءات المتعلقة بالإلحاق من حيث تبسيط مسطرته وتسهيل عملية إدماج الملحقين في إدارتهم الأصلية وكذلك الإدماج النهائي في الإدارة الملحق بها.

3 -تقنين الوضع رهن الإشارة mise à disposition وهو إجراء مهم لأنه من شأنه أن يمكّن بعض الإدارات من الاستفادة من خبرة بعض الموظفين للقيام بمهام محددة ولمدة محدودة والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.السيد المستشار عبد الرحيم الشرقاوي لكم الكلمة.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي:

شكرا السيد الرئيس. أولا وقبل كل شيء تنبغي نشكر معالي الوزير على التوضيحات اللي أعطانا وعلى هذه الأجوبة اللي هي مهمة جدا. السيد الوزير، مع كل أسف القانون لا يرحم ولا يسمح باش الموظفين يمشيو إلى الإدارة أو الإدارة تجي للموظفين ديال الجماعات حاليا... تدخل إلى الجماعة ما تنقولش الجماعة لا تشتغل، الجماعة عندها des service très importants عندها مثلا وقبل كل شيء قسم التصميم service des plans هذا service مهم فيه des techniciens فيه des architectes مهندسين وفيه موظفين هذا تنزكيه وتنشكرو الناس اللي مسؤولين به واللي تيخدموا بإخلاص. كاين قسم ثاني وهو الجبايات la régie قسم مهم جدا من طرف الجماعة اللي تقوم بإخلاص والموظفين اللي تيقوموا به لأنهم عندهم هاد القسم واسع كثير ويحتاج لإعانة ويحتاج إلى أناس اللي عندهم des diplômes اللي كيعرفوا كيفاش يمشيو هاد la régie والحمد لله ما تنقولش لا كاينين هاد الموظفين اللي تيقوموا بواجبهم ويستحقوا الشكر.

كاين القسم الثالث اللي هو مهم وهو السلطة الإدارية يعني service des autorisations يعطي الرخص لجميع الصناع والصانعات هذا قسم حتى هو من الأقسام المهمين اللي يعني يستحقوا الشكر وتيقوموا

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

به. ما غاديش نزيد نكثر تيبقى قسم الأشغال les traveaux publiques هذا قسم مع كل أسف يعني فيه ناس يستغلون ولكن ناقصين شوية ..... les des techniciens traveaux publiques يستحق des techniciens الحمد لله كيف ما كان الحال الأمور غادية قابطة مجراها.

كاينة الكتابة العامة اللي عندها دور مهم مع السيد الرئيس المحترم. هذه الأقسام اللي قلت لكم معالي الوزير كلهم يستحقوا الشكر وتنزيدوا نشكرهم ولكن مع كل أسف معالي الوزير تدخل إلى الجماعة وتتصيب فيها عامرة بالموظفين كاينين اللي كيشتغلوا، كاينين اللي زايدين جالسين أنا ما تنقولش أنه جالسين لخاطرهم ولكن خص اللي يخدمهم يعني باغين يشتغلوا هاد الناس باشي نقول لهم تمشيو في حالكم أو ما عندنا بكم غرض راهم جالسين دايرين les bras croises ولكن خص اللي يحركهم، حنا عندنا هاد القانون اللي باقي لا يسمح باش الجماعات تمشي الإدارات خصو يحل معالي الوزير لأنه المواطنين اللي ضايعين..... السيد الرئيس أظن أنا الأخير والوقت باقي يسمح وهذا سؤال مهم.

السيد رئيس الجلسة:

ما كاين مشكل ولكن الوقت هو دقيقتان في التعقيب عندكم جوج دقائق.... الآن عاد قلت القانون لا يرحم.. القانون لا يرحم عند جوج دقايق استنفدتموها.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي:

أنا اللي بغيت نزيد نؤكد لكم معالي الوزير المحترم هو أن بغينا داك الناس الجالسين في الجماعة وباغيين يشتغلوا، أنا ماشي ضدهم، يتحركوا تحلوا المشكل، حلوا المشكل وغادي نجحو كلنا والمواطنين ديالنا حتى هم ما غادينش يبقاو متأخرين في أشغالهم وشكرا لكم جميعا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة:

شكرا السيد المستشار المحترم، على اهتمامك بهذا الموضوع وأنا متفق معك على أنه موضوع مهم. الآن أنا ذكرت كيف سوف نقلص من هذا التضخم ومن هذا التكدس عبر أولا المغادرة الطوعية لأنها منفذ وعبر إعادة الانتشار لكن يجب التفكير إلى مسببات وأسباب التكدس والتضخم والسبب الأول والرئيسي هي السياسات ربما غير المحكمة في مجال التوظيفات. التوظيفات لا تخضع إلى حاجيات الإدارة ولا تخضع إلى حاجيات الجماعات ولهدا يجب مراجعة هذه السياسات في التوظيفات من أجل جلب الكفاءات للمصالح وللحاجيات للجماعات ولمصالح السكان لأن إدا ما درناس هاد الشي غدا أو بعد غد يعاود يبقى التكدس ويبقى التضخم ويبقى إلى غير دلك. لهدا يجب أيضا مراجعة سياسة التوظيفات اعتبارا لتصنيف في الوظائف والمهام واعتبارا لحاجيات الجماعات، كل جماعة على حدة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السادة الوزراء، الأخت المستشارة، الإخوة المستشارين.

أشكركم على مساهمتكم الإيجابية في هذه الجلسة وأعلن عن رفع الجلسة. شكرا.